

مشروع تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي*



في استطلاع للرأي العام أجراه مشروع نزاهة

- 53% يعتقدون أن الوساطة والمحسوبية أكثر مظاهر الفساد انتشاراً في المؤسسات والجمعيات الأهلية
- 47% يعتقدون أن المدير العام هو أكثر الأطراف ممارسة للفساد
- 70% يعتقدون أن المؤسسات والجمعيات الأهلية لا توفر بياناتها المالية، الإدارية والبرنامجية لاطلاع الجمهور

المنظمات الأهلية، والمؤسسات الدولية، 2% من الباحثين يعتقدون بأن الفساد أكثر انتشاراً في وسائل الإعلام.

- ترتفع نسبة الذين يرون الفساد أكثر انتشاراً في القطاع العام بين الذكور 73% مقارنة بالإناث 59%. وبين الأكثر تعليماً فتصل إلى 81% لحملة البكالوريوس مقارنة بالأقل تعليماً فتصل إلى 47% بين الأميين. وبين العاملين في القطاع الخاص وغير الحكومي 76% مقارنة بالعاملين في القطاع العام 69%.

الفساد في المنظمات الأهلية الفلسطينية:

- 57% من الباحثين يعتقدون بوجود فساد في المنظمات الأهلية: 17% يعتقدون بوجود الفساد بشكل كبير أو كبير جداً، فيما ترى نسبة من 23% أنه موجود بشكل متوسط، ونسبة من 18% أنه موجود بشكل منخفض أو منخفض جداً.
- تزداد نسبة الاعتقاد بوجود فساد في المنظمات الأهلية في الضفة الغربية (61%) مقارنة بقطاع غزة (51%). وبين

نزاهة لتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الأهلي في فلسطين والذي يهدف إلى خلق وتعزيز ثقافة أكثر مقاومة للفساد في هذه المنظمات من ناحية، وتمكينها ورفع كفاءتها للعب دورها في مكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني من ناحية أخرى.

نفذ الاستطلاع من قبل المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وأجري في الفترة ما بين 15-18 حزيران 2006 على عينة بلغ حجمها 1270 شخصاً تبلغ أعمارهم 18 عاماً فما فوق؛ 830 مبحوثاً في الضفة الغربية (65%) و440 مبحوثاً في قطاع غزة (35%). وذلك في 127 موقعا سكنيا، وبلغت نسبة الخطأ 3%.

ملخص الاستطلاع

الفساد في المؤسسات الفلسطينية:

- 66% من الباحثين يعتقدون أن الفساد أكثر انتشاراً في القطاع العام، 11% في الأحزاب السياسية، 3% في كل من القطاع الخاص.

أجرى الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، استطلاعاً للرأي حول أوضاع المنظمات الأهلية الفلسطينية للتعرف على انطباعات الجمهور حول مدى مراعاتها لمبادئ الشفافية ونظم المسائلة وقيم النزاهة في عملها. وكذلك حول رأيه في حجم ومظاهر الفساد في هذه الجمعيات والمؤسسات. وهدف الاستطلاع إلى فحص عدة مؤشرات:

- الفساد في القطاعات الفلسطينية المختلفة.
 - الفساد في المنظمات الأهلية الفلسطينية (أشكاله ودرجة انتشاره، الأطراف الأكثر ممارسة للفساد في هذه المنظمات، ومدى اطلاع الجمهور على حالات فساد).
 - دور المنظمات الأهلية في مكافحة الفساد في المجتمع الفلسطيني.
 - مدى تلبية برامج ومشاريع المنظمات الأهلية لأولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني.
 - مراعاة المنظمات الأهلية لقيم ومبادئ الشفافية والمساءلة والنزاهة في عملها.
- نفذ هذا الاستطلاع ضمن فعاليات مشروع

الذكور (66%) مقارنة بالإناث (49%). وبين الأكثر تعليماً فتصل إلى 74% بين حملة البكالوريوس مقارنة بالأقل تعليماً فتصل إلى 44% بين الأميين.

● 47% من الباحثين يعتقدون بأن المدراء العاملين في المنظمات الأهلية هم الأكثر ممارسة للفساد، يليهم أعضاء مجالس الإدارة (18%) ثم مسئولي الأقسام (15%) ثم الموظفين (10%).

أشكال الفساد في المنظمات الأهلية:

● بالنسبة لمن يعتقدون بوجود فساد فإن أشكال الفساد التالية موجودة في المنظمات الأهلية:

● 95% يعتقدون بوجود الوساطة والمحسوبية في التوظيف دون أخذ معيار الكفاءة والفرص المتساوية بالحسبان:

● 94% يعتقدون بوجود محاباة في تقديم المساعدات والخدمات للأقارب والمعارف:

● 89% يعتقدون بأن القائمين على المؤسسات يستخدمون موارد وممتلكات المؤسسة لأغراضهم واحتياجاتهم:

● 86% يعتقدون بأن كبار الموظفين في المنظمات الأهلية يتقاضون رواتب مالية عالية لا تتناسب مع الوصف الوظيفي وما يتطلبه من جهد:

● 83% يعتقدون بأن القائمين على المؤسسات يكتسبون امتيازات مالية مخالفة للقانون:

● 79% يعتقدون بأن الحصول على رشوة لتقديم خدمة هو أيضاً أحد أشكال الفساد في المنظمات الأهلية.

9% من حالات الفساد:

● تحديد رواتب مالية عالية لكبار الموظفين على نحو لا يتناسب مع الوصف الوظيفي وما يتطلبه من جهد بنسبة 8% من حالات الفساد التي تم الاطلاع عليها:

● وجاء اكتساب القائمين على المؤسسات لامتيازات مالية مخالفة للقانون أخيراً وبنسبة 4%.

عمل وبرامج المنظمات الأهلية:

● 38% من الباحثين يرون أن مشاريع وبرامج المؤسسات الأهلية لا تلبى احتياجات وأوليات المجتمع الفلسطيني، في حين يرى 32% أنها تلبى بشكل منخفض و20% يرون أنها تلبى بشكل متوسط و 5% فقط يرون أنها تلبى بشكل كبير.

● ترتفع نسبة الاعتقاد بأن مشاريع وبرامج المؤسسات الأهلية لا تلبى احتياجات وأوليات المجتمع بين الذكور 42% مقابل الإناث 35%.

● 36% من الباحثين يعتقدون أن المانحين الأجانب هم الجهة الرئيسية التي تخدم أولويات وبرامج عمل المنظمات الأهلية، 21% رأوا أن احتياجات الجمهور هي التي تخدم هذه الأولويات، و17% رأوا أن السلطة الفلسطينية هي من يحدد هذه الأولويات، و16% رأوا أن المنظمات الأهلية نفسها هي من يحدد أولوياتها.

● 53% من الباحثين يرون أن الوساطة والمحسوبية في التوظيف دون أخذ معيار الكفاءة والفرص المتساوية بالحسبان هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في المنظمات الأهلية. تلاهما الحصول على رشوة لتقديم خدمة، والمحاباة في تقديم المساعدات والخدمات للأقارب والمعارف (12%). ثم استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية 11%. وتحديد رواتب مالية عالية بنسبة 7%. واكتساب القائمين على المؤسسات لامتيازات مخالفة بنسبة 3%.

الاطلاع على حالات فساد في المنظمات الأهلية:

● 50% من الباحثين اطلعوا شخصياً أو من خلال معارف مقربين على حالة فساد في مؤسسة أو جمعية أهلية.

● وصف الباحثون الحالات التي اطلعوا عليها كالتالي:

● الوساطة والمحسوبية في التوظيف دون أخذ معيار الكفاءة والفرص المتساوية بالحسبان جاءت في المرتبة الأولى وشكلت 48% من الحالات التي تم الاطلاع عليها:

● استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض واحتياجات القائمين على المؤسسات بنسبة 15% من الحالات:

● المحاباة في تقديم المساعدات والخدمات للأقارب والمعارف بنسبة 13% من حالات الفساد:

● الحصول على رشوة لتقديم الخدمة بنسبة



- 56% منهم يعتقدون أن مجالس الإدارة والهيئات العامة فاعلة كمرجعية للمدراء التنفيذيين.
- 29% من نفس الفئة ترى أن المعيار الأساس الذي يتم بناء عليه اختيار أعضاء الهيئات العامة هو معيار الكفاءة والمهنية. 20% يعتقدون بأن الانتماء السياسي هو المعيار. أما معيار العلاقات الشخصية مع القائمين على المؤسسة فجاء ثالثاً بنسبة 18%. وجاء رابعاً معيار المصالح المتبادلة بين المؤسسات المختلفة بنسبة 16%. وحل أخيراً معيار المكانة الاجتماعية والسياسية بنسبة 9%. ولا يعرف شيئاً بهذا الخصوص 7% من عينة الاستطلاع.

الشفافية داخل المؤسسات الأهلية:

- 22% فقط من المبحوثين اطلعوا على بيانات مالية أو إدارية أو برنامجية متعلقة بالمؤسسات والجمعيات الأهلية. تزداد هذه النسبة في قطاع غزة 28% مقارنة بالضفة الغربية 18% وبين الذكور 29% مقارنة بالإناث 14% وبين الأكثر تعليماً فتصل بين حملة البكالوريوس إلى 38% والماجستير إلى 58%.
- 70% من المبحوثين يعتقدون بأن المؤسسات الأهلية لا توفر مثل تلك البيانات لاطلاع الجمهور.
- 82% يروا أن على المؤسسات الأهلية توفير مثل تلك البيانات لاطلاع الجمهور.

التوظيف في المنظمات الأهلية:

- 65% يرون أن الوساطة والمحسوبية هي الطريقة التي يتم فيها التوظيف دائماً أو غالباً في المؤسسات الأهلية: 58% من حملة البكالوريوس و 42% من حملة الماجستير فأكثر يعتقدون بهذا.

مساءلة المنظمات الأهلية:

- 53% من المبحوثين يعتقدون أن السلطة الفلسطينية هي إحدى الجهات التي يجب أن تحاسب وتساءل المنظمات الأهلية. يليها الممولون الأجانب 23%. ثم المجتمع المحلي 17%. ثم المؤسسات الأهلية نفسها ومجالس الإدارة والهيئات العامة 12% لكل منهما.



للإطلاع على التقرير
الكامل، يرجى زيارة الموقع
الإلكتروني لأمان
www.aman-palestine.org

- التزام المنظمات الأهلية بالقانون. الأنظمة المالية والإدارية:
- 16% من عينة الاستطلاع عمل/تطوع أو يعمل/متطوع مع منظمة أهلية.
- 58% منهم يعتقدون بأن المنظمات الأهلية تراعي القانون والأنظمة المالية والإدارية في عملها أحياناً. فيما رأى 22% من المبحوثين أنها لا تراعي على الإطلاق القانون والأنظمة في عملها. وعلى العكس من ذلك رأى 19% أنها تراعي دائماً القانون والأنظمة المالية والإدارية في عملها.

- 61% من المبحوثين رأوا أن السلطة لا تقوم بدورها في مساءلة المنظمات الأهلية.
- ترتفع نسبة من يرون أن السلطة لا تقوم بهذا العمل في قطاع غزة 64% مقارنة بالضفة الغربية 59% وبين الذكور 67% مقارنة بالإناث 56% وبين الأكثر تعليماً 76% من حملة البكالوريوس مقارنة بالأقل تعليماً 42% بين الأميين.
- 81% يرون أن هناك حاجة لتشكيل خالف من المؤسسات والجمعيات الأهلية لمحاربة الفساد داخلها سواء قامت السلطة بدورها في ذلك أم لا.

استطلاع "أمان" حول "الفساد في القطاع الأهلي" يثير جدلاً حول ثقة الجمهور به

التميمي:

ما دامت المنظمات الأهلية تقدم تقاريرها لوزارة الداخلية فلا حاجة لعرضها على سواها

عويضة:

نتائج الاستطلاع ليست مفاجئة، وعلى شبكة المنظمات الأهلية التحرك وتفعيل دورها

الشعبي:

الفساد موجود في المجتمع الفلسطيني بما فيه القطاع الأهلي، لذا لا بد من نظام متكامل لمحارته

الرفيدي:

لا بد من هيئة شعبية مستقلة لمحاربة الفساد داخل المنظمات الأهلية ومساءلتها

مقدمة

أو منخفض جداً.

أثار استطلاع الرأي العام الذي أعده المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية لصالح مشروع نزاهة الذي ينفذه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور، حول الفساد والشفافية والمساءلة في المنظمات الأهلية الفلسطينية استناداً إلى انطباعات الجمهور الفلسطيني، ردود فعل متباينة في أوساط الهيئات الأهلية.

جلى حجم الجدل الذي أوجده الاستطلاع- الذي أعد ما بين الخامس عشر والثامن عشر من حزيران الماضي، على عينة مكونة من 1270 شخصاً في الضفة والقطاع- خلال ورشة عمل لنقاش نتائج الاستطلاع.

الاستطلاع، وبشهادة عدد كبير من المهتمين والمراقبين وحديداً من تابعوا الورشة، أبرز مجدداً وجود فجوة كبيرة بين رؤية المنظمات الأهلية لنفسها ودورها، ورأي الجمهور الفلسطيني فيها.

الاستطلاع قدم حيثيات لافتة على أكثر من صعيد، من ضمنها: إشارته إلى أن 66% من المبحوثين يعتقدون بأن الفساد أكثر انتشاراً في القطاع العام، ثم في الأحزاب السياسية (11%)، ثم المنظمات الأهلية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية (3%)، بينما لفتت نسبة تصل إلى 2% إلى أن الفساد أكثر انتشاراً في وسائل الإعلام، ورأى 57% من المستطلعين أن هناك فساداً في المنظمات الأهلية، حيث ذكر 17% أنه موجود بشكل كبير أو كبير جداً، بينما قيّمه 23% بأنه متوسط، و18% بأنه منخفض

عن المنهجية التي حكمت عملية إعداد الاستطلاع، مؤكداً ضرورة توضيحها، جنباً إلى جنب مع التعريفات الإجرائية التي لها صلة بالموضوع قيد البحث، موضحاً، بالمقابل، أهمية التدقيق في طريقة توجيه الأسئلة للمبحوثين، لأنها تؤثر على إجاباتهم وآرائهم. كذلك أشار إلى ضرورة توضيح طبيعة المبحوثين، وإن كانوا حملة الشهادات الأكاديمية أو عاطلين عن العمل، وخلافه، لأن هذه الخلفية تنعكس على إجاباتهم، منوها بالمقابل، إلى أهمية أن يكون المبحوثون على دراية بعمل المنظمات الأهلية، ولو بالحد الأدنى.

وتسائل د. التميمي: "هل كل من في الشارع مخول بإعطاء رأي حول عمل وأداء المنظمات الأهلية؟ وهل مطلوب منه أن يعرف كل شيء عنها؟"

وأشار إلى وجود بعض الإشكاليات في النتائج التي يسوقها الاستطلاع وطريقة إعداده، موضحاً أنه كان يفضل لو عرض قبل إجرائه على عدد من مسؤولي المنظمات الأهلية.

وتطرق إلى أهمية عرض توطئة حول الظروف التي مرت بها الأراضي الفلسطينية وخاصة خلال فترة إعداد الاستطلاع، مبيّناً في الوقت نفسه، أنه طالما أن المنظمات الأهلية تقدم تقاريرها للجهات المعنية وخاصة وزارة الداخلية، فليس هناك من حاجة لاطلاع أحد آخر عليها.

في السياق نفسه، تساءل حسن البرغوثي، مدير عام مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، عما إذا تمت إبان تنفيذ الاستطلاع مراعاة البيئة السياسية والاجتماعية، وخلفية

وبخصوص أشكال الفساد في المنظمات الأهلية، فإنها، حسب المستطلعين الذين يعتقدون بوجود فساد فيها، توزعت بين الواسطة والمحسوبية في التوظيف (95%)، والمحاباة في تقديم المساعدات (94%)، واستغلال موارد هذه المؤسسات من قبل القائمين عليها لأغراض خاصة (89%)، وتفاضي كبار الموظفين رواتب عالية لا تتناسب والوصف الوظيفي (86%)، وحصول القائمين على المؤسسات على امتيازات مالية مخالفة للقانون (83%)، والحصول على رشاوى لتقديم خدمات (79%).

كما تعرض الاستطلاع إلى عمل وبرامج المنظمات الأهلية، حيث اعتبر 38% من المستطلعين أن برامج ومشاريع الأخيرة لا تنسجم واحتياجات وأولويات الشعب الفلسطيني، فيما رأى 36% أن المانحين الأجانب هم الجهة الرئيسية في خديد هذه الأولويات، بينما رأى 21% أن احتياجات الجمهور هي التي خدد الأولويات، بخلاف 17% قالوا أن السلطة تفعل ذلك، ولم يقل سوى 16%، بأن المنظمات ذاتها هي من خدد أولويات عملها وبرامجها.

هذه الأرقام وغيرها دفعت ببعض مسؤولي المنظمات الأهلية إلى إظهار خسوسهم منها ومن طريقة تنفيذ الاستطلاع، ولم يتردد د. عبد الرحمن التميمي، مدير مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين وعضو اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية في انتقاد منهجية الاستطلاع، واتهامه بأنه جنى على الهيئات المعنية، حيث قال: "هذا ليس استطلاعاً عادياً للرأي العام، فالأرقام لها دلالات في قضية موضع جدل كبير"، وتساءل



هذه المنظمات يسهم بدوره في تمرير برامج لا تلبي الاحتياجات الفلسطينية بالضرورة. وانتقد دور شبكة المنظمات الأهلية في العمل باتجاه تعزيز عمل المنظمات الأهلية ووضع اليد على نقاط الخلل فيها تمهيداً لتجاوزها. مشيراً إلى أن دورها متواضع. قبل أن يختتم بتأكيد ضرورة وضع إستراتيجية إعلامية من قبل المنظمات الأهلية لتدعيم عملها. وتحسين صورتها في أوساط الجمهور الفلسطيني.

المبوهين. ولفت البرغوثي. إلى أنه لا بد من التعاطي مع المؤشرات التي يقدمها الاستطلاع بمنتهى الجدية. سيما وأن الكثير منها صحيح. مشيراً بالمقابل. إلى وجاهة مراعاة الهدف من الاستطلاع. وهو قياس انطباعات الجمهور حيال المنظمات الأهلية. وأوضح أنه لا بد من عدم المبالغة في "جلد الذات" عند التعاطي المسائل المتعلقة بالمنظمات الأهلية. بما فيها رواتب كبار المسؤولين فيها.

كذلك أكد على أن توجهات المانحين تؤثر بشكل جلي في تحديد أجندة المنظمات الأهلية وبرامجها. غير أنه أقر بأن عامل التنافس بين

النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
66.5	66.0	66.2	(1) القطاع العام (مؤسسات السلطة أو تابعة للسلطة)
3.6	2.6	3.0	(2) القطاع الخاص (الشركات وغيرها)
3.8	2.5	3.0	(3) القطاع الأهلي (المؤسسات الأهلية والجمعيات الأهلية)
10.7	10.4	10.5	(4) الأحزاب
2.8	2.1	2.3	(5) وسائل الإعلام
3.7	2.3	2.8	(6) المؤسسات الدولية
8.9	14.1	12.2	(7) لا رأي / لا أعرف
بشكل عام هل تعتقد أنه يوجد أو لا يوجد فساد داخل المؤسسات الأهلية الفلسطينية؟			
36.0	21.5	26.8	(1) لا يوجد
6.1	8.4	7.5	(2) يوجد بشكل منخفض جداً
10.6	9.6	10.0	(3) يوجد بشكل منخفض
18.8	24.8	22.6	(4) يوجد بشكل متوسط
11.4	14.2	13.2	(5) يوجد بشكل كبير
3.6	4.4	4.1	(6) يوجد بشكل كبير جداً
13.6	17.0	15.8	(7) لا رأي / لا أعرف
AM03 برأيك أي من مظاهر الفساد التالية موجود في المؤسسات الأهلية:			
AM03_1 استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض واحتياجات القائمين على المؤسسات			
90.5	88.8	89.3	(1) موجود
8.1	7.8	7.9	(2) غير موجود
1.4	3.4	2.7	(3) لا رأي / لا اعرف
AM03_2 الوساطة والحسوبية في التوظيف دون اخذ معيار الكفاءة والفرص المتساوية بالحسبان			
95.5	94.9	95.1	(1) موجود
3.2	3.4	3.3	(2) غير موجود
1.3	1.7	1.6	(3) لا رأي / لا اعرف

ولا بد من تكثيف الحوار بين المنظمات الأهلية للوصول إلى معايير وآليات لمحاربة الفساد فيها.

الهدف من الاستطلاع

د. جورج جقمان، مدير مؤسسة "مواطن"، يرى أن استطلاع "أمان" يفتح الباب أمام تساؤلات من قبيل: ما الهدف من الاستطلاع، خاصة وأنه لا يقيس الحقيقة؟

حسب الاستطلاع هناك 16% من المستطلعة آرائهم عملوا أو تطوعوا في منظمات أهلية، وبالتالي فإن 84% من المستطلعة آرائهم لم تكن لهم علاقة بها. فكيف يمكن توجيه أحكام وإصدار انطباعات بحقها؟

الاستطلاع مبني على انطباعات وليس على حقائق، ورغم ذلك فإن كان من شيء يمكن الالتفات إليه فهو الانطباع السلبي لدى عدد لا بأس به حيال موضوع التوظيف، وهذا يمكن التعاطي معه عبر حملة علاقات عامة، لكنه بالتأكيد لن يؤدي إلى كشف الحقيقة حول حجم الفساد في المنظمات الأهلية.

إن قياس الفساد داخل المنظمات الأهلية لا بد له من آليات أخرى، إن تهمة الفساد التي ألصقت بالمنظمات الأهلية، تمت بناء على انطباعات مجردة، ليس إلا، وهو أمر غير منصف.

يجري الحديث عن فساد داخل المنظمات الأهلية في غياب حثيات دقيقة، وهذا ليس عادلاً، ورغم أن الفساد موجود بشكل أو بآخر فإن قياسه ليست مسألة سهلة.

ويرفض مدير "مواطن" ما ذهب إليه الاستطلاع من إعطاء المانحين الدور الأكبر في تحديد أجندة عمل وبرامج المنظمات الأهلية، موضحاً أن هذا أيضاً بني على أساس انطباعات لا تسندها أية دلائل على الأرض.

الجهات المانحة تعنى بخدمة قطاعات معينة، وهذا أمر طبيعي، وبالتالي هم يحددون مقدار الدعم والمشاريع، لكن تنفيذها يقع على كاهل المؤسسات المحلية.

كامل جبيل، أمين سر اتحاد الجمعيات الخيرية في محافظات وسط الضفة، يرى أن الاستطلاع جيد، ويعطي دلالات معينة، بعض النسب التي يقدمها مبنية على ظنون وشكوك، نتيجة الاستطلاع مهمة للغاية.

ويشير إلى أن الفساد موجود في المؤسسات الأهلية بأشكال مختلفة، موضحاً أن أحد أبرز هذه المظاهر هو هدر المال العام.

في بعض المنظمات الأهلية يتم استغلال الموقع العام لمصالح خاصة، ويوجد مؤشرات تؤكد أن هناك منظمات تنفق الأموال في غير محلها، وهذا تبذير للمال العام.

ويؤكد جبيل ضرورة التمييز بين الجمعيات الخيرية، والمؤسسات الأهلية، مبيناً أن الرقابة والمساءلة فيها أضعف من نظام المساءلة في الجمعيات الخيرية.

هناك محسوبية في التعيينات، وخاصة على صعيد تعيين المدراء في عدد من المنظمات الأهلية، إذ أن قلة نادرة منها تعلن عن هذه الوظائف، وتفتح باب المنافسة عليها، وهذا أحد أشكال الفساد.

الجهات المانحة لعبت دوراً في إفساد منظمات أهلية، حيث تتغاضى عن ممارسات خاطئة، وتلعب دوراً في تحديد أولويات عمل وبرامج المنظمات الأهلية.

منظمات أهلية كثيرة تعرض نشاطاتها في مواقعها الإلكترونية باللغة الإنجليزية فقط، الجمهور مغيب عن اهتمامات الكثير من المؤسسات، لا يعرف عنها الكثير، هذه المؤسسات الفساد فيها أكبر من تلك التي بمقدور الجمهور الوصول إليها، والاطلاع على عملها.

لا بد من تفعيل أنظمة الرقابة، علاوة على تفعيل دور الاتحادات والشبكات التمثيلية مثل اتحاد الجمعيات الخيرية، وشبكة المنظمات الأهلية في الرقابة على المؤسسات المنضوية في إطارها، لا بد أن تقوم كل مؤسسة بنشر موازنتها السنوية، تمهيدا لإخضاعها للمساءلة.

المنظمات الأهلية بين ضعف التمويل وتشكك الجمهور في برامجها وأدائها
مراقبون: المنظمات الأهلية قدمت الكثير، لكن لا بد من تقييم آليات عملها



المنظمات الأهلية، يجب أن يتم من منطلق الحرص على هذه المنظمات والحفاظ عليها، وعلى استقلاليتها، وعدم المس بها استناداً إلى مجرد إشاعات.

إن المؤشرات التي أبرزها الاستطلاع عن أشكال الفساد تدل على أنها موجودة، وبنسب متفاوتة، مبيناً، بالمقابل، أن المنظمات الأهلية طورت -ولا تزال- معايير من أجل ترسيخ النزاهة داخلها. ويقول في هذا الصدد: المؤسسات الأهلية وضعت معايير خلال فترة عملها، سواء للتوظيف أو اختيار الوظائف، إلا أنه من الواضح تبعاً لرأي الجمهور، أن موضوع التعيينات يستخدم لكسب الولاءات، مع تأكيد ضرورة عدم وضع الجميع في سلة واحدة.

هناك مؤسسات أهلية تلتزم بإجراءات صارمة ومعلنة في موضوع التعيين، بخلاف أخرى لا تعتمد الإجراءات السليمة، وتلجأ إلى نفس الأساليب والتدابير التقليدية التي تشجع الوساطة والمحسوبية، وبالتالي، يفترض بالمنظمات الأهلية أن تعمل وفق قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، وأنظمتها الداخلية، وخاصة على صعيد تداول السلطة داخلها.

وتعقيباً على ما ورد بالاستطلاع حول دور المانحين في تحديد أولويات وأجندة عمل المنظمات الأهلية، يقر جرار، أن هذه المشكلة قائمة، بعض المنظمات تجري خلف أجندات المانحين، التي لا علاقة لها بأولويات التنمية في الأراضي الفلسطينية.

ويستطرد: لا بد من تعزيز المساءلة والشفافية في عمل المنظمات الأهلية، إلى جانب مسانبتها من قبل السلطة، التي عليها إشراك هذه المنظمات في خطة التنمية الفلسطينية، وحمايتها من أجندات المانحين، وبالتالي ينبغي التقليل من الاعتماد على الأموال الخارجية.

ويقر جرار بأن أحد إشكاليات المنظمات الأهلية هو عدم تعريف الجمهور بنشاطاتها، وعدم تواصلها بالشكل الكافي معه، بيد أنه لم يتردد في الإشارة إلى وجود أجندات سياسية داخلية تسعى لعزل هذه المنظمات عن الجمهور.

وأن الهيئات العامة في الكثير من المؤسسات لا تقوم بدورها الرقابي.

وفي ما يتعلق بدور المانحين في فرض أولويات ومشاريع المنظمات الأهلية، يعتقد د. خليل أن بعض المنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية وخاصة الجديدة منها تسعى لتطبيق أجندة الممولين، بيد أنه يؤكد أنه لا يجوز تعميم هذا الأمر بشكل واسع وعلى غالبية مؤسسات العمل الأهلي.

وهو يرى أن على السلطة القيام بدورها في الرقابة ومساءلة المنظمات الأهلية، بالمقابل ضرورة التزامها بما ورد في قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، كما يعلن تأييده لوضع ميثاق شرف يتناول أداء وسلوك العمل داخل المنظمات الأهلية، لما له من أثر في تكريس الشفافية والمساءلة فيها.

ويتابع: "أنا مع إقرار ميثاق شرف، يتضمن بنوداً واضحة وقاطعة تلزم هيئات القطاع الأهلي المختلفة بنشر بياناتها المالية والإدارية سنوياً، كما أنني أؤيد ضرورة وجود هيئات عامة لمتابعة المؤسسات المدرجة ضمن القطاع الأهلي، لتأخذ دورها في مساءلة الجهات التنفيذية فيها بشكل فاعل".

الاستطلاع يقيس توجهات الرأي العام

د. غلام جرار، عضو اللجنة التنسيقية لشبكة المنظمات الأهلية، استطلاع "أمان" جيد، لاسيما وأنه يقيس توجهات الرأي العام تجاه أداء المنظمات الأهلية ودورها، مضيفاً: "هذا جزء من العملية الديمقراطية في المجتمع ويجب تشجيعه، مع التأكيد على ضرورة اعتماد معايير دقيقة عند تنفيذه ولدى عملية القياس عبر التشاور مع المنظمات الأهلية".

رأي الجمهور بالمنظمات الأهلية تبعاً للاستطلاع جيد، مقارنة مع القطاعات الأخرى، غير أنه لفت إلى أن الاستطلاع أظهر إلى أي مدى يوجد عدم معرفة لدى الناس بهذه المنظمات وطبيعة عملها، ما يثير تساؤلات عن مدى انفتاحها على الجمهور.

إن ما طرحه الاستطلاع بخصوص الحاجة

أن تقوم المنظمات بنشر الموازنات في الصحف سيكون مفيداً من باب العلاقات العامة، لكن يصعب عبره قياس إذا ما كان هناك فساد، لأن هذا يتطلب وجود مدققي حسابات خارجيين، يطلعون على مختلف المستندات المتعلقة باليات الإنفاق بشكل مفصل.

إن وزارة الداخلية، وغيرها من الهيئات الرسمية ذات العلاقة، لا تمارس الدور المنوط بها في عملية الرقابة ومساءلة المنظمات الأهلية، ما يستدعي تشكيل هيئة مستقلة تضم ممثلين عن الكتل البرلمانية في "التشريعي" وغيره وشخصيات اعتبارية، كما يدعو مقترح من ائتلاف "أمان"، من أجل إعطاء شهادات جودة أو ما يعرف بـ "براءة ذمة" للمنظمات الأهلية.

قدمنا تقاريرنا لديوان الرقابة العامة، وللأسف لم نلق رداً منها حتى الآن، وبالتالي فلا بد من دعم الآلية المقترحة "الهيئة" كي يصار إلى تفعيل موضوع الرقابة والمساءلة.

نتائج مجلة

يرى سليمان خليل، رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية، أن نتائج الاستطلاع لا تعبر عن الوجه الحقيقي للمنظمات الأهلية، صحيح أن هناك منظمات لا تلتزم بقواعد الحكم الرشيد، ولكن هذا لا ينطبق على الكل، هناك فساداً مالياً وإدارياً يمارس داخل عدد من المنظمات الأهلية، ويعزو ذلك إلى افتقار الإعلام المحلي إلى المهنية والدقة في نشر المعلومات عن الفساد، إضافة إلى وجود خط لا وفاق داخل المؤسسة الرسمية (السلطة) معني بحاربة القطاع الأهلي، ويرى د. خليل أن المنظمات الأهلية يجب أن تبادر إلى تبني مبادئ الشفافية في عملها بما يسهل الوصول إلى المعلومات للجهات المختلفة، وذلك من خلال تقديم التقارير المالية والإدارية لهيئاتها العامة ووزارات السلطة ذات العلاقة، إضافة إلى نشر تقاريرها المالية المدققة في الصحف والصفحات الإلكترونية الخاصة بها، الأمر الذي سيساهم في توفير المعلومة الدقيقة للجمهور وسيساعد في تبديد هذه الانطباعات المبالغ فيها.

ويقول: الفساد موجود في القطاع الأهلي، ولكن ليس من السهل تحديد حجمه، خاصة

النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
AM03_3 المحاباة في تقديم المساعدات والخدمات للأقارب والمعارف			
93.7	93.7	93.7	(1) موجود
5.9	5.1	5.3	(2) غير موجود
0.4	1.2	0.9	(3) لا رأي / لا اعرف
AM03_4 اكتساب القائمين على المؤسسات لامتيازات مالية مخالفة للقانون			
86.4	81.7	83.3	(1) موجود
8.7	9.6	9.3	(2) غير موجود
4.9	8.7	7.5	(3) لا رأي / لا اعرف
AM03_5 تحديد رواتب مالية عالية لكبار الموظفين على نحو لا يتناسب مع الوصف الوظيفي وما يتطلبه من جهد			
85.6	85.8	85.7	(1) موجود
12.2	7.9	9.3	(2) غير موجود
2.2	6.3	5.0	(3) لا رأي / لا اعرف
AM03_6 الحصول على رشوة لتقديم الخدمة			
78.3	79.2	78.9	(1) موجود
15.8	10.7	12.4	(2) غير موجود
5.9	10.1	8.7	(3) لا رأي / لا اعرف

ما ورد بنص القانون بهذا الصدد. بمعنى أن على وزارة الداخلية والوزارات ذات الاختصاص أداء هذا الأمر. ويتابع ضمن المنحى ذاته: "بعض أجهزة السلطة مثل وزارة الداخلية وغيرها من الوزارات تلعب دوراً بهذا الاتجاه. وفي نفس الوقت هناك جوانب لا تقوم بها. ولذا ينبغي إجراء حوار بين المنظمات الأهلية والمؤسسات الرسمية بخصوص هذا الأمر". ويضيف: "لكن لا يجب أن تعمل مؤسسات السلطة باعتبارها سبباً مسلطاً على المنظمات الأهلية. بل بصفتها داعماً وشريكاً لها".

وفي نظر جرار، فإن الآليات التي لا بد من تنفيذها لتطوير أداء المنظمات الأهلية، تشمل تعميم ثقافة "الممارسة الفضلى" داخلها، عبر الالتزام بمبادئ الحكم الصالح والإدارة السليمة، وتنفيذ نشاطاتها بما يلبي احتياجات الجمهور، علاوة على تعزيز التنسيق والتنسيق فيما بينها، ما من شأنه تطوير برامج لرفع الكفاءة المالية والإدارية.

المنظمات الأهلية لديها إجراءات مالية واضحة، ومدققة حسابات، وتصدر تقريراً سنوياً ينشر جزء منه في الصحف المحلية. ونحن في الشبكة نتبنى هذا الموضوع، وننفذ نشاطات لمعالجة هذه المسألة".

وبدلل على ما ذهب إليه بتنفيذ الشبكة لمشروع "المراجعة المالية والإدارية للمؤسسات الأهلية"، ويشمل أكثر من 35 هيئة أهلية، حيث تم في إطاره مراجعة بياناتها لمساعدتها على إعدادها وفق المعايير الدولية، ويضيف: "وأنا أعتقد أن هناك حاجة للعمل على هذا الموضوع. ونحن سنعمل على ضمان الكفاءة المالية للمنظمات الأهلية". كما أشار إلى وجود نقاش حول إعداد مدونة سلوك للمنظمات الأهلية، تتناول الجوانب المالية والإدارية، ومبادئ المساءلة والمحاسبة والشفافية كمبادئ تقرها المنظمات الأهلية "طوعاً" وتلتزم بها.

وفي ما يتعلق بالجهة الحوالة بمساءلة المنظمات الأهلية، يؤكد أنه لا بد من تطبيق

ويقول: "لا توجد مادة إعلامية كافية من قبل المنظمات الأهلية تصل للجمهور، سواء في الصحافة أو المواقع الإلكترونية على الانترنت، ونحن نعي هذه المشكلة، ونجري محاولات لحلها، خاصة عبر نظام البوابة الإلكترونية للمنظمات الأهلية، وهو المشروع الذي ينفذه جمع مؤسسة "التعاون" بالتنسيق مع عدد من المنظمات ذات العلاقة".

ويضيف: "ستتوفر عبر مشروع البوابة معلومات كافية عن المنظمات الأهلية، ومادة إعلامية أساسية عنها باللغة العربية، وفي نفس الوقت على الإعلام المحلي الاهتمام بعمل هذه المنظمات، وتطوير رسالة إعلامية تساعدها على الوصول إلى الجمهور".

وبخصوص مدى التزام المنظمات الأهلية بإبراز بياناتها المالية والإدارية، يشير جرار إلى ما ورد في القانون من ضرورة قيام كل منظمة أهلية بتقديم تقرير مالي مدقق لوزارة الداخلية، مضيفاً: "كل المؤسسات المنضوية في شبكة

القائمين عليها مناصبهم لتحقيق مكاسب ذاتية.

وحدثت سهام البرغوثي، رئيسة جمعية العمل النسوي، عن المسألة نفسها فقالت: نتائج الاستطلاع تبين ثقة الجمهور بأن هناك فساداً داخل المنظمات الأهلية، وهذا أمر لا يمكن إنكاره، لكن لا يجب وضع كافة المنظمات الأهلية في سلة واحدة. وأضافت: "لا بد من التقيد والالتزام بقانون الجمعيات الخيرية والمنظمات الأهلية، وفرض آليات رقابة داخلية لضبط العمل في المنظمات الأهلية، واكتساب ثقة الجمهور".

رامي مهداوي، من المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع "بانوراما"، فرأى أنه لو تم إجراء استطلاع ماثل على عينة من العاملين في المنظمات الأهلية فقط، فإن النسب التي سيعكسها حول الفساد وأشكاله داخل الأخيرة سيرتفع بشكل ملحوظ. وحث مهداوي، على بحث ظاهرة ازدياد عدد المنظمات الأهلية، جراء مبادرات يقوم بها عاملون سابقون في مؤسسات من هذا القطاع، مؤكداً ضرورة رؤية مدى الفائدة المتحققة من هذا الأمر، وانتقد غياب تداول السلطة في المنظمات الأهلية، موضحاً أن مؤسسات المجتمع المدني مقصرة في طرح هذا الملف.

وقدم وليد لداودة، الباحث في المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ردود حول الاستفسارات والانتقادات التي طالت آلية تنفيذ الاستطلاع.

وأشار لداودة إلى أنه تم اختيار مؤشرات معينة لقياسها ضمن الاستطلاع، وتحديد تعريفات إجرائية حول المفاهيم الأساسية مدار البحث، وقال: الاستطلاع يغطي مؤشرات محددة، يساهم النقاش حولها في إثرائها وتطويرها بالنسبة للتجارب المماثلة مستقبلاً، ورأى أن اختيار العينة تم وفق منهجية تراعي الأسس الدولية، وتراعي تمثيل المجتمع الفلسطيني.

وأقر لداودة، بأنه لم يستغرب ردة فعل البعض السلبية على نتائج الاستطلاع، موضحاً أنه يقدم رأي الجمهور حيال المنظمات الأهلية،

النسوية، إلى أن هناك مؤشرات كثيرة تؤكد أن الشارع الفلسطيني لديه تشكك حيال المنظمات الأهلية، وبالتالي فإن نتائج الاستطلاع ليست مفاجئة... لكن ذلك لا يعني أنه ينبغي وضع كافة المنظمات في سلة واحدة، وتابعت: "النتائج يجب أن تكون بمثابة إضاءات للمنظمات الأهلية حول ضرورة كسب ثقة الجمهور، ومحاربة مختلف أشكال الفساد داخلها، لذا فهناك حاجة لوقفه من هذه المنظمات لبحث هذا الوضع، خاصة وأنها في العادة هي الضابط لمحاربة الفساد داخل المجتمعات".

واستدركت عويضة: "للأسف هناك تشكك في دور المنظمات الأهلية من قبل بعض المؤسسات المدرجة في إطارها، وذلك في سياق التنافس على التمويل، وهو ما يقترن بتشكيل ائتلافات عديدة، لا يوجد لها دور حقيقي، ويتم إيجادها بغرض التشكيل فقط، وانتقدت عدم مبادرة شبكة المنظمات الأهلية إلى بحث العديد من الأمور المتعلقة بالقطاع الأهلي مثل الرواتب، وما يلحق بموظفي هذا القطاع من غبن، ومدى مساهمة الهيئات الأهلية في تحديد أولويات توجه المانحين نحو الالتزام بها وليس العكس".

وفي السياق نفسه، قال عصام العاروري، مدير عام مركز القدس للمساعدة القانونية، إن ما يخرج به الاستطلاع حول أشكال الفساد في المنظمات الأهلية، موجود، ولذا لا بد من العمل ليس لتغيير انطباعات الناس حيال هذه المنظمات فحسب، بل ولمساعدة الجمهور على التمييز بين المنظمات الفاسدة وغير الفاسدة، مضيفاً: "لماذا لا يتم الحديث عن المؤسسات الرشيدة؟".

يجب عدم الدفاع عن أية مؤسسة فاسدة، وعلينا البحث عن آليات لتعزيز المساءلة داخل الهيئات الأهلية، وبضمنها وضع ميثاق شرف، أو مدونات سلوك لها، الخوض في مسألة غياب تداول السلطة داخل المنظمات الأهلية، واستغلال الكثير من

ويضيف جراز: "لا بد من ترسيخ ثقافة المساءلة، ليس القانونية فحسب، بل وأمام الجمهور، وتطوير أهداف نمووية تستجيب لاحتياجات الجمهور بالتشاور معهم، إلى جانب تكريس الشفافية، إذ لا بد من تعميم المعلومات حول المنظمات الأهلية، وهذا لا يقع على كاهلها فقط، بل على كاهل المؤسسات الإعلامية أيضاً، التي عليها مسؤولية مساعدة هذه المنظمات على توخي أقصى قدر من الشفافية.

عبد الرحمن الأسعد، من جمع مؤسسة "التعاون"، استذكر دور "التعاون" في الدفع باتجاه إعداد ميثاق شرف للمنظمات الأهلية، مشيراً إلى ضرورة تكثيف الجهد الجماعي في هذا الاتجاه.

نظام عطايا، عضو جمعية التنمية الزراعية "الإغاثة الزراعية"، تساءل إن كانت العينة مثله، خاصة وأنه يرى أنها "ضيقة"، وإن كانت راعت خصوصية عمل المنظمات الأهلية، الذي يشمل الريف، والحيئات، والمدن، أقر بأنه لا بد من أخذ نتائج الاستطلاع، وما يبرزه من عدم ثقة كثيرين بهذه المنظمات، بعين الاعتبار، وعزا ضعف ثقة الجمهور وانطباعه السلبي حول المنظمات الأهلية، إلى دور التمويل في خلق حالة من الفساد والإفساد، ومساهمة السلطة في استنارة الرأي العام.

وسام الرفيدي، من اتحاد لجان العمل الصحي، رأى أن الانطباع الموجود لدى الجمهور البسيط وغير المتعلم حول وجود فساد في المنظمات الأهلية، ربما يرتبط بظروفه وحجم الرواتب المرتفع داخل المنظمات الأهلية مقارنة مع رواتب القطاع العام، مما يخلق حالة من الاستفزاز لدى الجمهور.

وقال: إذا أردنا تغيير انطباعات الجمهور، فلا بد من تشكيل هيئة شعبية مستقلة للرقابة ومحاربة الفساد في المنظمات الأهلية.

وتطرقت ساما عويضة، مديرة مركز الدراسات

للأسف هناك تشكك في دور المنظمات الأهلية من قبل بعض المؤسسات المدرجة في إطارها

وأوضح أنه لا بد من احترام رأي الجمهور بصرف النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف معه. وحث على تطوير معايير مشتركة من قبل المنظمات الأهلية لمحاربة الفساد داخلها. خاصة وأنه موجود فيها. وقال في هذا الصدد: "هناك محسوبة ومحابة بالعمل الأهلي وهذا لا ينبغي إنكاره. بعض مسؤولي المؤسسات الأهلية يستغلون مواردها لخدمة مصالح ذاتية". "دورنا هو وضع نظام لمنع الفساد. ما يستدعي تحديد معايير وآلية خاصة بهذا الاتجاه".

لمعرفة آراء الجمهور. لأخذها بعين الاعتبار في عملنا وخططنا".

إذا كان هناك تضليل وتخريض ضد المنظمات الأهلية. فلا بد من التعرف على من يقوم به. وكيفية مواجهته".

وأردف: "نفذنا عدة استطلاعات خلال السنوات الماضية. هناك انطباع أن الفساد داخل المنظمات الأهلية. أكبر مما هو عليه على أرض الواقع".

وبالتالي فإن كانت هناك مبالغة في تقدير بعض الأمور من قبل الجمهور. فلا بد من مخاطبته والتوجه إليه لتعديل هذا الوضع.

من جهته. لم يتردد. عزمي الشعبوي. المنسق العام لائتلاف (أمان) في تأكيد ضرورة عدم المبالغة في التعاطي مع الاستطلاع. "فهو ليس لقياس مستوى الفساد داخل المنظمات الأهلية. بل عن انطباعات الجمهور تجاهها". وأضاف الشعبوي: "لم يجر الاستطلاع لقياس الفساد داخل المنظمات الأهلية- ولو أردنا ذلك لوضعنا معايير مختلفة تماما- بل

النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
13.9	10.1	11.3	(1) استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض واحتياجات القائمين عليها
51.5	53.7	53.0	(2) الوساطة والمحسوبية في التوظيف دون اخذ معيار الكفاءة والفرص المتساوية بالحسبان
11.6	11.8	11.8	(3) المحابة في تقديم المساعدات والخدمات للأقارب والمعارف
2.2	3.5	3.1	(4) اكتساب القائمين على المؤسسات لامتيازات مالية مخالفة للقانون
5.4	8.0	7.2	(5) تحديد رواتب مالية عالية لكبار الموظفين على نحو لا يتناسب مع الوصف الوظيفي وما يتطلبه من جهد
12.2	11.9	12.0	(6) الحصول على رشوة لتقديم الخدمة
3.1	1.1	1.7	(7) لا رأي/ لا أعرف
النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
AM05 هل أطلعت أنت شخصياً أو من خلال أحد معارفك المقربين على حالة فساد داخل مؤسسة أو جمعية أهلية؟			
54.4	48.0	50.1	(1) نعم
45.6	52.0	49.9	(2) لا
AM06 كيف تصف حالة الفساد تلك؟			
13.4	16.2	15.2	(1) استخدام موارد وممتلكات المؤسسة لأغراض واحتياجات القائمين عليها
50.3	46.5	47.8	(2) الوساطة والمحسوبية في التوظيف دون اخذ معيار الكفاءة والفرص المتساوية بالحسبان
9.2	15.3	13.2	(3) المحابة في تقديم المساعدات والخدمات للأقارب والمعارف
4.9	4.1	4.4	(4) اكتساب القائمين على المؤسسات لامتيازات مالية مخالفة للقانون
4.1	10.4	8.2	(5) تحديد رواتب مالية عالية لكبار الموظفين على نحو لا يتناسب مع الوصف الوظيفي وما يتطلبه من جهد
13.9	5.7	8.6	(6) الحصول على رشوة لتقديم الخدمة
4.2	1.7	2.6	(7) أخرى

تتريعية العمل الأهلي تستند إلى مصداقيته أمام الجمهور

د. عزمي الشعبي / المنسق العام للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان



تقارير عن العمل وسيره، ومن دون وسيلة واضحة لاستقبال شكاوى المواطنين، وبغياب الإعلان عن الخدمة للجمهور، وشروط الحصول عليها، ومعايير ومواصفات المستفيدين منها (الشفافية). غياب كل هذا يشجع على نشوء بيئة فساد، وتخلق فرصاً يمكن أن تشجع ضعاف النفوس على استغلالها لمصالحهم أو مصالح المقربين منهم.

إن مبادرة "أمان" تستهدف تعزيز المساءلة والشفافية وقيم النزاهة داخل العمل الأهلي الفلسطيني، بما سيؤدي إلى الاستغلال الأكفأ للموارد القليلة المتاحة، وبما يتيح تقديم أفضل للخدمات، ويحد من الهدر للموارد، ويساعد هذا القطاع المهم على المشاركة في تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني.

مراجعة بيئة عمل المؤسسات الأهلية، وظروف عملها، بهدف تعزيز قيم المساءلة والشفافية في عملها.

إن عدم مراجعة سلوك العاملين في العمل الأهلي، والتأكد من الشفافية في نشاطاتهم، واحترام ما يفرضه القانون عليهم من إجراءات، ومسؤوليتهم أمام الأطراف التي تقدم لهم الدعم والمساعدة، قد يعرض مصداقية العمل الأهلي للاهتزاز. هذه المصداقية هي أساس الشرعية الشعبية لدور المجتمع الأهلي. لذا فعلى الخالصين في العمل الأهلي أخذ استطلاعات رأي الجمهور بمنتهى الاهتمام.

إن من الضروري تعزيز هذه الثقافة من أجل التقليل من أثر الظروف الأخرى التي لا يمكن التأثير عليها جيداً، مثل الاحتلال وظروف التمويل، وما إلى ذلك. وفي هذا السياق جاء هذا الاستطلاع الذي قامت به "أمان" ضمن فعاليات مشروع نزاهة، لاستقصاء رأي الجمهور حول هذا القطاع المهم، من أجل تعزيز النموذج الإيجابي للمؤسسة الأهلية التي تتبع معايير واضحة في عملها بما يحول دون نشوء بيئة فساد داخلها.

لذا، يمكن اعتبار صفحات هذا الملحق المتخصص دعوة لكل المهتمين من أجل

ليس جديداً على العمل الأهلي، ولا على نشاطاته، المقدر على التكيف وإجراء تحولات دراماتيكية في برامج وأولويات عمله. هذه التحولات الناجمة عن النضال الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال وبناء دولته الوطنية الديمقراطية، وما يرافق ذلك من وحشية المحتل، وما تفرضه سياساته التدميرية على البنية التحتية للمجتمع وعلى الإنسان الفلسطيني، الأمر الذي يؤدي إلى نشوء احتياجات طارئة وجديدة، وذات طابع ملح وإنساني، تتعلق بحياة المواطنين وبقائهم، ما يفرض إعادة ترتيب الأولويات في عمل العديد من المنظمات الأهلية، وفق ما تقتضيه الظروف.

في مثل هذه الظروف القاهرة تنشأ سياسات متسرعة لدى بعض قيادات الهيئات الأهلية تشجع تبرير إدارة الموارد المتاحة دون الالتزام بقواعد وأحكام العمل المهني السليم والشفاف، بحجة الرغبة الصادقة في إيصال الخدمات للمواطنين، وبشكل خاص المحتاجين منهم، بشكل سريع.

فبعض المسؤولين في هذه الهيئات يستسهلون استخدام أشخاص من المقربين منهم (عائلياً أو حزبياً) في العمل مع الجمهور المستهدف، وذلك لسهولة إيجاد هؤلاء الأشخاص والتعامل معهم، ويتم ذلك دون إخضاعهم للتأهيل الضروري بمفاهيم المواطنة والعدالة والمساواة بين الجميع. وإذا ما تم ذلك في غياب رقابة داخلية أو عدم وجود نظام مساءلة يعتمد على تقديم

المؤشر	النسبة	
	الجموع	الضفة الغربية
AM07 من الجهات التالية من هو برأيك الطرف الأكثر ممارسة للفساد داخل المؤسسات والجمعيات الأهلية؟		
(1) المدير العام	46.5	45.4
(2) مسؤولو الأقسام	15.4	16.5
(3) الموظفون	9.8	9.5
(4) أعضاء مجالس الإدارة	18.4	18.2
(5) لا اعرف	9.8	10.4



على ضوء استطلاعات رأي الجمهور مطلوب ميثاق أخلاقي يحكم عمل المنظمات الأهلية

بقلم: محسن أبو رمضان

لعبت المؤسسات الوطنية، التي أصبحت تعرف باسم المنظمات الأهلية بعد عام 94، أي بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، دوراً هاماً في تعزيز آليات التنمية من أجل الصمود وخاصة في فترة الانتفاضة الأولى. وذلك عبر آليات الاقتصاد المنزلي، استصلاح الأراضي، وبرامج التوعية الصحية والتعليم الشعبي، بهدف التصدي لسياسة الاستلاب الاحتلالية، التي كانت تهدف إلى إفقار الشعب الفلسطيني وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية. عبر إبقائها مستهلكة وغير منتجة وتابعة وملحقة ومشوهة، وكذلك عبر الإفقار الثقافي الذي كان يعبر عنه بإغلاق الجامعات والمعاهد والمدارس، ودور النشر والمؤسسات الوطنية أيضاً.

أدركت المؤسسات الأهلية طبيعة المرحلة السياسية الجديدة التي يمر بها شعبنا بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية عام 94، بوصفها مرحلة تتداخل بها المهمات التحررية الوطنية بالمهمات الاجتماعية والبنائية. الأمر الذي دفعها إلى بلورة تقنيات تنسجم مع طبيعة المرحلة الجديدة والانتقال إلى التنمية من أجل البناء في إطار يتداخل مع ضرورة السير لتحقيق أهداف شعبنا الوطنية والتحررية. كما استطاعت أن تتعامل مع السلطة الوطنية بوصفها نواة للدولة الفلسطينية المستقلة القادمة في بداية

مشروع دولاني استقلالي، يفترض به تنشيط دور العمل الأهلي. كجزء من نسيج منظمات المجتمع المدني. للتأثير في الحيز العام عبر المساهمة في تحقيق التحول الديمقراطي في إطار يهدف لتحقيق المجتمع المدني الديمقراطي الذي يسوده القانون، وتحترم فيه الحريات، وتتصان من خلاله مصالح الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة.

صعود ونزول

لم يكن صدفة زيادة شعبية ومصادقية العمل الأهلي في المراحل الأولى لتشكيل السلطة الوطنية¹، خاصة بعد نشر تقرير هيئة الرقابة العامة بصدد حالات هدر المال العام من قبل بعض أطراف السلطة، إضافة إلى سوء الأداء الإداري والمالي، والتداول على الحريات العامة، وبداية وجود ظاهرة الاحتكارات الاقتصادية، وخاصة في ظل انعزال القوى السياسية الإسلامية عن المشاركة بالحياة السياسية ومقاطعتهم للانتخابات النيابية الأولى التي تمت عام 96، وعدم قدرة المعارضة اليسارية على لعب دور البديل القادر على الربط بين التحديات الاجتماعية والمهمات الوطنية.

إلا أن هذه المصادقية أخذت في التراجع في استطلاعات الرأي العام² وأصبح الجمهور غير قادر على استثناء العمل الأهلي حين يتم الحديث عن الفساد، وإن بدرجات أقل من القطاع العام الذي بقي في صدارة الفئات أو القطاعات المتهمه بالفساد. فقد جاء ترتيب المؤسسات الأهلية من حيث انتشار الفساد حسب الاستطلاع المنظم من قبل ائتلاف "أمان" في حزيران 2006/ بعد كل من القطاع العام والأحزاب السياسية، بينما كان يعتبر في التصنيف الأول في إطار المصادقية والنزاهة في السابق حسبما أوضحنا.

ويمكنني تلخيص أهم مظاهر الفساد في إطار المنظمات الأهلية حسبما جاء في الاستطلاع المذكور الصادر عن ائتلاف أمان، تبعاً لرأي الباحثين الذين يعتقدون بوجود فساد، بالتالي:

1. الوساطة والمحسوبية في التعيين للوظائف، ودون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءة، ودون

استخدام آليات الشفافية التي تفترض صدور إعلانات في الصحف وفتح المجال للنقاش الحر عبر معايير مهنية وموضوعية واضحة: 95% من آراء المستطلعين.

2. المحاباة في تقديم الخدمات لصالح الأقارب والأصدقاء وليس لصالح الفئات الاجتماعية المتضررة بالضرورة: 93.7%.

3. استخدام الموارد الخاصة بالمؤسسة لصالح العاملين بها، وتحديدًا لصالح المدير العام، بما يترتب على ذلك من تسهيلات تهدف إلى تلبية احتياجات القائمين على المؤسسة: 89.3%.

4. الرواتب العالية لكبار الموظفين، وخاصة للمدير، ثم لرؤساء الأقسام لاحقاً: 85.7%.

المدير أولاً

تعكس نتائج آراء المستطلعين إدراكاً عاماً لدى جمهور المستطلعين بمظاهر الفساد المختلفة الموجودة في إطار المؤسسات الأهلية، والتي تقدمها الوساطة، كما أن هناك انتقاداً واضحاً لظاهرة الرواتب المالية العالية واستخدام التسهيلات والموارد لصالح العاملين بالمؤسسة.

أما الجهات الأكثر ممارسة للفساد داخل المؤسسات والجمعيات الأهلية حسبما ورد في نتائج الاستطلاع فهي:

- المدير في المرتبة الأولى: 46.5%.
- أعضاء مجلس الإدارة في المرتبة الثانية: 18.4%.
- مسئولو الأقسام في المرتبة الثالثة: 15.4%.
- الموظفون في المرتبة الرابعة 9.8%.

تشير النتائج الواردة أعلاه إلى أن هناك علاقة ترابطية بين النفوذ الإداري والفساد، حيث أن الأكثر تنفذاً بالمؤسسة إدارياً هو الأكثر ممارسة للفساد.

لقد أصبحت الإدارة الرشيدة إحدى المعايير الأساسية في تحديد المصادقية لأي من

¹ راجع استطلاع صادر عن برنامج دراسات التنمية / جامعة بيرزيت، خاص حول المشاركة المجتمعية والذي تضمن "تقييم أداء بعض المؤسسات الرسمية والأهلية"، 1999. يعكس الاستطلاع ثقة الجمهور بالعمل الأهلي . حيث يأتي بالدرجات العليا من سلم الترتيب للثقة بالمؤسسات الرسمية والأهلية والخاصة.

² راجع استطلاع صادر عن برنامج دراسات التنمية / جامعة بيرزيت - رقم 17 بتاريخ 2004/6/28 يعكس الاستطلاع تراجع ثقة الجمهور بالعمل الأهلي .

تعزيز آليات الشراكة وإسناد الأدوار، وتوفير الصلاحيات الواجب ممارستها في هيئات ومرجعيات المؤسسة وفق ما ينص عليه النظام الإداري (الجمعية العامة، مجلس الإدارة). وفي هذا الإطار فإن الفصل بين الحكم "مجلس الإدارة" والإدارة "الطاقم التنفيذي" يكتسب أهمية خاصة لمنع الازدواجية في

الصلاحيات، كما أسلفنا.

3. اعتماد نظام داخلي ومالي للمؤسسة مع التأكيد على ضرورة إصدار التقرير المالي والإداري بصورة منتظمة ودورية ضماناً للشفافية والمصداقية.

4. العمل على إشراك الفئات الاجتماعية المستهدفة في صناعة القرار داخل المؤسسة، عبر العضوية، ووفق الكفاءة والمهنية والإيمان برسالة ورؤية المؤسسة، تشجيعاً لقيمة العمل الطوعي والمشاركة والمساهمة بالتخطيط والتقييم والرقابة، وعدم التعامل مع الفئات المستهدفة كمتلقين للخدمة فقط.

5. تحقيق التداول السلمي للسلطة عبر إجراء انتخابات دورية لمجلس الإدارة، بما يحقق تجديد الدماء، ويبعد أي إمكانية لاستخدام النفوذ لتحقيق المصلحة الفردية.

6. تعزيز قيم ومفاهيم الطوعية والمشاركة والانتماء لدى العاملين في المنظمات الأهلية، والدمج المحكم بين تلك المفاهيم والأبعاد المهنية والتخصصية على المستويات الإدارية والمالية.

7. ضمان انسياب المعلومات بصورة سلسة، وعدم احتكار المعلومات في القنوات الفوقية من الإدارة فقط، وذلك تعزيزاً للشفافية وترسيخاً للمصداقية والمشاركة.

إن الجذاب العمل الأهلي للتخصصية والمهنية أبعده جزئياً عن مفاهيم وآليات الطوعية

استطاع قانون الجمعيات رقم 2000/1 أن يحسم الجدل الدائر بين كل من السلطة والمؤسسات الأهلية

الحيز العام، وفي تحقيق التحول الديمقراطي بالدفع باتجاه سيادة القانون واحترام الحريات وصيانة التعددية الفكرية والسياسية، دون وجود آليات الإدارة الرشيدة التي تفترض الابتعاد عن ممارسة الفساد أي عدم استخدام النفوذ لتحقيق المنفعة الخاصة.

إجراءات لتعزيز المصداقية

ومن دون أن تقدم المنظمات الأهلية على إجراء عمليات وممارسات تحقق مصداقيتها، وتعيد ترابط العلاقة بينهما وبين الفئات الاجتماعية المستهدفة، لا تستطيع القيام بالمهام المنوطة بها. وهذا بحاجة إلى ميثاق للأخلاق وآخر للممارسات، ويمكن الإشارة لأهم عناصر هذا الميثاق الأخلاقي الذي يجب أن يحكم العمل الأهلي بالتالي:

1. التسجيل وفق القانون. فقد استطاع قانون الجمعيات رقم 2000/1 أن يحسم الجدل الدائر بين كل من السلطة والمؤسسات الأهلية، ويرسي أسساً قانونية للعلاقة تؤكد على مبدأ استقلالية العمل الأهلي، حيث تعتبر هذه الاستقلالية أحد الشروط الأساسية كي يستطيع هذا العمل التأثير في الحيز العام بصورة ديمقراطية وحرّة، دون الارتباط المالي والإداري بمكونات السلطة، في إطار حق الرقابة من قبل السلطة. كما أن الاستقلالية تساهم في عدم الاعتماد على أجندة المانحين وفي تحديد الأولويات والاحتياجات والبرامج وفق إرادة وتوجهات المجتمع المحلي.

2. ضرورة إزالة الشخصنة في إطار المؤسسات الأهلية (مؤسسة الشخص الواحد) وذلك عبر

المؤسسات والهياكل القائمة بما فيها: القطاع العام، الأحزاب، المؤسسات الأهلية، النقابات، الأندية، القطاع الخاص. وحسب تعريف الأمم المتحدة للإدارة الرشيدة فهي ممارسة السلطة اقتصادياً وسياسياً وإدارياً عبر المشاركة، ومن خلال آليات الرقابة والمساءلة.

أما البنك الدولي فيؤكد في تعريفه بأن الإدارة الرشيدة تعني الطريقة التي يتم بها استخدام السلطة في إدارة المصادر الاقتصادية والاجتماعية لدولة أو لبنية مؤسسية ما.

عليه (فالمشاركة وآلية إدارة الموارد والرقابة والمساءلة)، أدوات ومعايير هامة في القدرة على تحقيق الإدارة الرشيدة لأية بنية مؤسسية محددة، وهذا ما أثبتته العديد من التجارب في الدول، حيث أن أسلوب وآليات إدارة الحكم كانت أحد أسباب الرفاه أو التدهور الاقتصادي والاجتماعي. فالعديد من البلدان تعتبر الأكثر تقدماً في دليل التنمية البشرية الذي يصدر دورياً عن الأمم المتحدة من بعض البلدان التي تملك الموارد والثروات، لكنها لا تطبق معايير الحكم الصالح. فمثلاً تعتبر السويد من دول الرفاه الاجتماعي في الوقت الذي لا تملك، على سبيل المثال، الثروات الموجودة في نيجيريا، التي ما زالت تعاني الفقر والجهل والتخلف الاجتماعي والتراجع الاقتصادي.

وهذا ينطبق، بشكل ما، على المؤسسات الأهلية، فهناك ترابط بين دور المؤسسة في العمل الأهلي والنشاط الاجتماعي والمدني وبين تطبيقها لمبادئ الإدارة الرشيدة التي تتضمن الديمقراطية والمشاركة، وفصل الحكم عن الإدارة في إطار منع الازدواجية بالصلاحيات "Conflict of Interests"، فمن غير المعقول أن يستمر

عمل بعض المنظمات الأهلية في إطار الدمج ما بين عمل الإدارة والطاقم التنفيذي مثلاً، الأمر الذي يقوض آليات المراقبة والمساءلة.

عليه فلا تستطيع تلك المؤسسات القيام بدورها التنموي ولا تمكين الفئات الاجتماعية الضعيفة، أو المساهمة بالتأثير في

للأسف هناك تشكيك في دور المنظمات الأهلية من قبل بعض المؤسسات المدرجة في إطارها

الذين خاضوا الانتخابات النيابية الأخيرة لنتائج مشجعة. وهذا يعني أن هذا العمل لم يعكس النموذج المطلوب خاصة في ظل الانشداد نحو نخبويته وابتعاده عن هموم وتطلعات الفئات الاجتماعية المحرومة.

لقد آن الأوان لإعادة بناء العمل الأهلي على أسس من الشفافية والمصادقية. وربما يشكل ميثاق الأخلاق أحد الأعمدة الرئيسية لهذا البناء الضروري لاستنهاض هذا العمل على أسس من المشاركة والديمقراطية بعيداً عن النخبوية. لكي يستطيع هذا العمل المساهمة في تحقيق التمكين والتقوية والتصليب والتحول الديمقراطي المطلوب. من أجل ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني على أسس من احترام التعددية والحريات وسيادة القانون ومن أجل المساهمة باستكمال مهمات التحرر الوطني أيضاً.

أضعف العلاقة مع الفئات الشعبية خاصة مع ازدياد مطالب تلك الفئات تجاه قضاياها وحقوقها الاجتماعية والاقتصادية. وقد أثبتت التجربة أن العمل الأهلي يكون مؤثراً إذا استخدم آليات الضغط الشعبي. وتبنى مصالح بعض الفئات الاجتماعية تجاه حقوقها (العمال، المزارعين، المرأة، الشباب). ويكون أقل تأثيراً حينما يركز على الآليات القانونية أو المهنية (بيان، نداء، موقف، نشرة، إلخ) فقط. مع أهمية هذه.

إن التصويت الاحتجاجي الذي عكسته نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة في يناير / 2006 شمل أيضاً إلى جانب الحزب السائد في السلطة، العمل الأهلي المؤمن بالخيار الديمقراطي وبالحرية وبالتعددية. وقد تم التعبير عن ذلك في عدم تحقيق رموز العمل الأهلي

والمشاركة التي انطلق منها أساساً. كما أن الرواتب العالية، إضافة للواسطة والمحسوبية واستخدام الموارد للحصول على التسهيلات لدى بعض الأفراد القياديين في العمل الأهلي، قرب هذا البعض من المصاف النخبوية عبر الابتعاد التدريجي عن الاندماج مع حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية الضعيفة.

كما أن عدم خوض المعارك الديمقراطية والسلمية حول: سيادة القانون، استقلال القضاء، حرية الصحافة، تطبيق القانون الأساسي، بحجة عدم تسييس العمل الأهلي ومهنيته وذلك في نظرة ضيقة للعمل السياسي بوصفه عملاً حزبياً فقط وليس عملاً مجتمعياً. وكذلك تفضيل الآليات القانونية والمهنية عن سواها من الآليات القائمة على الحشد والتأثير والضغط الشعبي، كل ذلك

النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
39.9	34.5	36.4	(1) لا تلعب دوراً
15.5	13.2	14.0	(2) تلعب دوراً بشكل قليل جداً
10.1	11.5	11.0	(3) تلعب دوراً بشكل قليل
17.2	17.6	17.4	(4) تلعب دوراً بشكل متوسط
9.7	11.3	10.7	(5) تلعب دوراً بشكل كبير
1.6	1.5	1.6	(6) تلعب دوراً بشكل كبير جداً
6.0	10.4	8.8	(7) لا رأي / لا أعرف
النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
AM09 هل تعتقد أن مشاريع وبرامج المؤسسات والجمعيات الأهلية تلبي أو لا تلبي احتياجات وأولويات المجتمع؟			
38.4	38.3	38.3	(1) لا تلبي
14.8	17.4	16.4	(2) تلبي بشكل منخفض جداً
16.2	15.7	15.9	(3) تلبي بشكل منخفض
22.1	18.8	20.0	(4) تلبي بشكل متوسط
4.3	4.2	4.2	(5) تلبي بشكل كبير
1.3	1.2	1.2	(6) تلبي بشكل كبير جداً
2.9	4.5	3.9	(7) لا رأي / لا أعرف



في حوار مع د. مصطفى البرغوثي: لا أعتقد أن الجمهور فقد ثقته بالعمل الأهلي ولكن بعض المنظمات الأهلية نتتأت لأسباب تمويلية

حاورة: زكريا محمد / كاتب وصحافي

المشكلة تكمن في تكاثر العدد، وفي التطفل. هذا ترافق مع ازدياد عدد المؤسسات الأجنبية والأطراف التمويلية العاملة في فلسطين بعد توقيع اتفاق أوسلو. الأمر الذي أفضى إلى سهولة العمل الأهلي في فلسطين بسبب تخفيف حدة الاحتكاك مع الاحتلال الإسرائيلي. هذه المؤسسات الدولية أخذت تعمل مباشرة. الأمر الذي أضعف قدرة المؤسسات الفلسطينية على التحكم بأجندة الممولين.

2. الجيل الذي نشأ عقب الاحتلال الإسرائيلي عام 1967. هذا الجيل انطلق متمرداً على الاحتلال مكوناً منظمات جديدة بدأت تعمل في مجالات عديدة مثل الصحة، التعليم، الزراعة، وتميزت بأنها مؤسسات مستقلة، تطوعية، وتحدي الاحتلال. ساعية إلى صياغة سياسات مستقلة عنه وعن مؤسساته. اعتمدت هذه المؤسسات على تمويل من مؤسسات أهلية غير حكومية.

3. الجيل الذي نشأ وتكاثر في سنوات التسعينات، بعد نشوء السلطة. هذا الجيل الذي بحث عن التمويل من أجل التمويل. هو الأكثر طواعية لشروط المانحين.

وعلينا ألا نغفل الانتقال العالمي الذي حدث بعد الانتصار العام للرأسمالية. إن جاز التعبير، والذي سمح لقطاع الأعمال بفرض أنظمة إدارته على المؤسسات غير الحكومية. العولة والمنظومة الاقتصادية العالمية الجديدة سهلت للتمويل الحكومي فرض شروطه على المنظمات غير الحكومية من خلال التركيز على أُماط إدارة وعلى المنتج والمهنة. وليس على العامل الاجتماعي. وأصبحت المؤسسات تتجه نحو المشاريع دون تخطيط استراتيجي ضمن رؤية تنموية تحكم عملها. الأمر الذي يقضي على فلسفة التنمية برأبي.

سؤال: فما العمل لمجابهة هذا الوضع؟

ج: مواجهة هذا الوضع تحتاج إلى جهد جماعي حقيقي. استذكر هنا تجربة شبكة المنظمات

الممولون الخارجيون، عن قصد أو عن غير قصد. وأنا لا أستبعد القصد. يريدون منظمات طيبة لشروطهم. يجب أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار عند القيام باستطلاع. ثمة فرق بين منظمات وأخرى. وهنا لابد من الإشارة إلى الجهد الكبير الذي بذله المجتمع الأهلي في مقاومة وثيقة الإرهاب الأمريكية التي حاولت وكالة التنمية الأمريكية فرضها كشرط مسبق على المؤسسات الفلسطينية. فلسطين كانت المكان الوحيد في العالم الذي اجبر وكالة التنمية الأمريكية على تغيير شروط الوثيقة والتي رفضت في النهاية لأنها لم تلب مطالب المجتمع الأهلي الفلسطيني.

سؤال: أنت تقول أن هناك أجيالاً من المنظمات الأهلية، هل الأجيال الجديدة منها أكثر طواعية لشروط الممولين؟

ج: نعم. هناك عدة أجيال من المنظمات الأهلية:

1. جيل المنظمات الخيرية، ففي الأربعينات والخمسينات كان هناك الجمعيات الخيرية التي لعبت دوراً مهماً على المستويين الاجتماعي والوطني. والتي عانت من تجسيم الاحتلال لدورها.

سؤال: هل برأيك تؤثر نتائج استطلاع أمان حول الفساد إلى أن الجمهور الفلسطيني أخذ يفقد الثقة في مؤسساته عامة، ومن ضمنها المنظمات الأهلية؟ وأين اخفق العمل الأهلي الفلسطيني حتى تتكون عنه مثل هذه الانطباعات عند الجمهور الفلسطيني؟

لا أعتقد أن الجمهور الفلسطيني فقد الثقة بالمنظمات الأهلية. المشكلة هنا في التعميم. لا يجوز التعميم: فالمؤسسات الأهلية الفلسطينية ليست شيئاً واحداً. من الإجحاف وضعها جميعاً في سلة واحدة. وأعتقد أن الناس قادرين على التمييز بين مؤسسة وأخرى. في العام 2002، وفي استطلاع للجمهور نفذه برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت حول أداء المؤسسات الأهلية حازت مؤسسات مثل الهلال الأحمر الفلسطيني والإغاثة الطبية على ثقة عالية من الجمهور.

يزعجني جداً التطور السلبي في انطباع الجمهور عن المنظمات الأهلية الفلسطينية والذي أعزوه إلى التكاثر الكبير في عدد المنظمات الأهلية الفلسطينية: هناك مئات من المنظمات الجديدة التي نشأت إما كرد فعل على توافر التمويل، أو لأغراض المصلحة الشخصية. هناك مشاكل في المنظمات الأهلية تساهم في خلق انطباعات سلبية عند الجمهور. منها:

- غياب نظم شفافة للمساءلة والمحاسبة، لأن عدداً منها نشأ لدوافع تمويلية بحتة
- عدم وجود فصل للصلاحيات بين المؤسسات وهيئاتها المرجعية
- أنها لا تعمل آخذة الاعتبار أولويات واحتياجات المجتمع الفلسطيني.



سؤال: هل يوجد تناقض بين مصداقية المؤسسات المتعلقة بالمهنية والاحتراف وبين الشرعية المستمدة من المرجعيات الجماهيرية؟

ج: مهنية المؤسسات والتزامها بالإجراءات السليمة، وبالتحديد الإجراءات المالية والإدارية السليمة أمر ضروري. مهنية عالية ونظام محاسبة شفاف وجيد. ليس من الضروري أن تناقض المهنة البعد السياسي في عمل المنظمات الأهلية. التناقض حاصل بين بعض المنظمات وبين قوى سياسية على علاقة بها. وهذا يظهر كما لو أنه صراع بين المهنة والشرعية، أو بين المهنة والسياسة. يجب أن تبتعد المؤسسات عن المصالح الفئوية الحزبية الضيقة في عملها.

سؤال: يتحدثون عن أدوار معطلة أو ضعيفة للهيئات المرجعية للمؤسسات، ويعززون هذا بالتحديد إلى طريقة تشكيل هذه الهيئات المرجعية سواء من قبل المدير أو منتفذين في هذه الهيئات؟ ماذا ترى في ذلك؟

ج: هناك ضعف في أدوار الهيئات المرجعية. ويعود هذا إلى طريقة تشكيلها. لكن لدينا تطرفان بخصوص هذه المسألة. تطرف يقول بفتح الهيئات العامة أمام الجميع. وهذا غير منطقي. ويتناقض مع مبدأ الديمقراطية ويتنافى مع حق الناس. أو حق مجموعة معينة. في التجمع من أجل الدفاع عن قضية معينة. ليس من الضروري أن يكون عليها إجماع. وهذا يقضي على التعددية. في المقابل، هناك تطرف آخر يقضي بوجود هيئات عامة ضيقة ومحصورة وغير فاعلة. يجب أن نبحث عن نقطة توازن بين هذين التطرفين.

تفعيل دور الهيئات المرجعية يقتضي فصلاً واضحاً في السلطات ووجود سياسات واضحة بخصوص تضارب المصالح. هذا سيعزز من مساءلة الهيئات المختلفة لبعضها وبالتالي سيعزز سلامة العمل في المؤسسات. ومن الضروري الإشارة إلى أهمية وجود لجنة إدارة داخل المؤسسة تضم المدير العام ومدراء الأقسام تتخذ القرارات. وهذا ليس لإضعاف المدراء العميين. بل لتعزيز المشاركة في عملية صنع القرار داخل المؤسسات.

حركة حماس أربعة آلاف موظف جديد. هذا قاتل وغير ممكن. ولا يؤدي إلى أي طريق تنموي بالمطلق.

سؤال: هل هناك من مخرج؟

ج: المخرج واحد. وهو صياغة سياسة تنموية فلسطينية تتشارك فيها القطاعات المختلفة وبضمنها الخاص والأهلي. والعمل الجدي على خلق مشاريع تنموية حقيقية. أعطي مثلاً بسيطاً لمشروع تم تنفيذه في 25 قرية في محافظة جنين استهدف النساء الأكثر فقراً. حيث تم تدريب النساء على أعمال الخياطة وفي نهاية المشروع تم تزويدهن بماكينات خياطة للعمل عليها. استفادت من المشروع 548 امرأة. هنا خلقنا فرص عمل لهؤلاء النسوة ضمن توجه تنموي يوفر لهن إمكانية إسناد العائلة والمساهمة في خلق اقتصاد منتج.

أيضاً بالنسبة لمصنع الألبان في منطقة رام الله. فبعد أن اكتشفنا أنه يتم شراء الحليب من إسرائيل. قمنا بالترتيب مع مربي أبقار ليقوموا بتزويد المصنع بالحليب ضمن شروط ومواصفات سليمة. هكذا حققنا أكثر من هدف: ساهمنا في تغذية اقتصاد العائلة. كسرنا الاعتمادية على المنتج الإسرائيلي. ووفرننا دخلاً للعديد من الناس. المستقبل يعتمد على بناء نموذج إنتاجي سليم. علينا التنبه إلى أن أغلبية الشعب الفلسطيني هم من الشباب المتعلمين. يجب أن نسعى إلى توفير فرص عمل لهؤلاء الشباب في عمل إنتاجي حقيقي. ويمكن إشراك رأس المال الفلسطيني في الخارج والاعتماد عليه.

وبالنسبة للمنظمات الأهلية. فإن تحررها من التمويل هو مسألة مهمة. لكن هذا أكثر ما يزعج الممولين. وهذا ما يفسر انزعاج الممولين من فكرة (الوقفات) التي تسعى المؤسسات إلى بنائها وهذه خطوة على طريق تحقيق نوع من الاستقلالية المالية. التمويل هو استعمار من نوع آخر. هذا ما يجب قوله.

الأهلية عندما وجدت نفسها في مواجهة خطر حقيقي من السلطة الفلسطينية. في حينه وحدة المصالح تطلبت وحدة العمل الأهلي في مواجهة هذا الخطر. لكن هذه الوحدة لم تستمر للأسف بسبب التنافس على التمويل الذي اعتبره ألد أعداء وحدة العمل الأهلي.

سؤال: هل تم استخدام التمويل الخارجي برأيك لمحاربة السلطة الفلسطينية في سنوات الانتفاضة الثانية. أي أنه جرى تقليص دعم السلطة لصالح دعم المنظمات الأهلية. كنوع من العقاب للسلطة. ورغبة في إضعافها؟

ج: لا اعتقد بصحة هذا الكلام. التمويل المخصص للمنظمات الأهلية تقلص من 220 مليون دولار سنوياً إلى 60 مليون فقط بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو ونشوء السلطة الفلسطينية. والازدياد في حصة المنظمات الأهلية مؤخراً مردّه إلى زيادة التمويل العام. مثلاً بريطانيا في عام 2003 قررت وقف تمويلها لقطاعي الصحة والتعليم لتوجيهه إلى الأمن. وهناك مولون آخرون غيرهم كانوا بصد نفس الإجراء.

سؤال: بعد الانتخابات التشريعية 2006، ماذا حصل للتمويل؟

ج: التمويل الخارجي يسعى إلى تحويلنا جميعاً إلى لاجئين يعيشون على برامج الطوارئ والمساعدات الإنسانية والإغاثات الطارئة. متحولاً إلى وكالة غوث أخرى. معظم التمويل يوجه حالياً إلى وكالات الأمم المتحدة (الأنرو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهذه الوكالات لا تتقاضى فقط 11-13% بدل مصاريف إدارية. وهذا بحد ذاته عبء كبير علينا. بل وتقرر هي السياسات حسبما ترتئي.

المخرج واحد، وهو صياغة سياسة تنموية فلسطينية تتشارك فيها القطاعات المختلفة وبضمنها الخاص والأهلي

في نفس الوقت السلطة الفلسطينية نفسها تحولت إلى وكالة غوث تشغل حوالي 162 ألف موظف. 82 ألف منهم في الأجهزة الأمنية يستهلكون 30% من موازنة السلطة. وزادت

ينشر من بيانات عن المؤسسات ونشاطاتها. وبغض النظر عن مدى دقته وصحته، يكفي لمن أراد أن يطلع ومن ثم يحكم ويسائل، بما في ذلك السؤال عن مزيد من البيانات، وعن مدى صدقيتها ومطابقتها للواقع.

إلى ذلك، فمن الجدير لفت الانتباه إلى أن نسبة معتبرة من عمل أو تطوع في مؤسسات أهلية ترى أن هذه المؤسسات تراعي القانون والأنظمة المالية والإدارية في عملها، وأكثر من النصف يعتقدون بفعالية الهيئات العامة ومجالس الإدارة في الإشراف على الإدارة التنفيذية، وإذا كان الفساد من الناحية الجوهرية يعني استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، فإن ضعف المؤسسة يعتبر من ناحية أولى، التجسيد الأبرز له، وبشكل، من ناحية ثانية، البيئة المواتية والمشجعة والمنتجة للفساد.

لم تأت نتائج الاستطلاع بجديد، فالخس العام كان قد التقط الإشارات الدالة على وجوده بالممارسة والملاحظة العيانية. فمن الصعب تصور شيوع الفساد في بنية المجتمع برمته ثم يزعم أحدهم ببراءة جهة بعينها، فالفساد مرض معد، لكن لا يمكن وضع الجميع في سلة واحدة وبنفس الدرجة، فالنتائج تقول أن مؤسسات السلطة الفلسطينية هي الأكثر فساداً، وإذا ما أجريت دراسات مقارنة فسنتكشف، بالضرورة، تفاوت المؤسسات الحكومية فيما بينها في درجة انتشار الفساد في بنيتها وممارساتها وعلاقاتها. وكذلك الأمر بالنسبة للمؤسسات الأهلية.

غياب المؤسسة

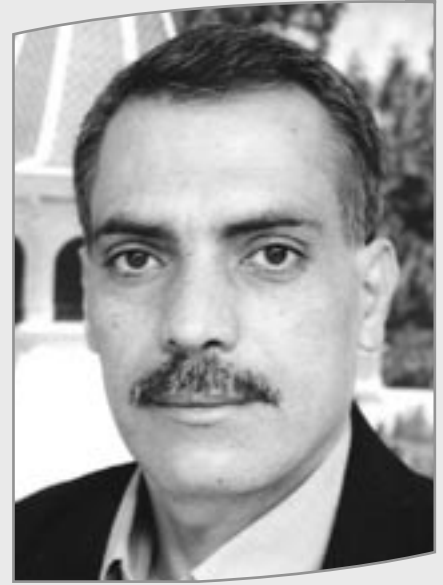
ما هي مصادر الفساد؟ أو لماذا يفسد الناس عندما يحتلون مواقع عليا ويمتلكون سلطات كبيرة؟ هل يفسر غياب الشفافية وانعدام المساءلة الأمر؟ هل للأمر علاقة بالمنظومة القيمية السائدة في المجتمع؟ هل بنية المجتمع التقليدية تشجع على الفساد؟ هل التمويل الأجنبي هو من يشجع على ذلك؟ الاستطلاع لم يجب على هذه الأسئلة الهامة. إذا كنا نعلم جميعنا بوجود الفساد ونستدل بسهولة على أبرز مظاهره، فنحن إذن في حاجة للوقوف على أسبابه ومنابعه وملاحق البيئة المولدة له.

المؤسسات، أن الجمهور يرى أن الفساد يخترق بنية المؤسسات المختلفة بتفاوت واضح يعتمد ربما على درجة اهتمام الجمهور وتوقعاته وتعامله المباشر معها، فمؤسسات السلطة أكثر فساداً، بينما المنظمات الدولية العاملة في بلادنا ووسائل الإعلام هي الأقل فساداً. وبينما يقر نصف المبحوثين بوجود فساد في المؤسسات الأهلية بدرجة أو بأخرى، فإن ثلثهم يعتقد أن هذه المؤسسات تلعب دوراً في مكافحة الفساد في المجتمع بشكل عام.

وأما أبرز مظاهر الفساد فهي: الوساطة، المحسوبية، المحاباة في تقديم الخدمة، مظاهر البذخ في الرواتب، واستعمال ممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية، وإذا كان من المعروف أن أجندة عمل هذه المؤسسات محكومة في الغالب بشروط الممول الخارجي وتوجهاته، فإن الموقف السلبي للبيئة من مشاريعها وبرامجها من حيث مدى تلبيتها لاحتياجات المجتمع المحلي وأولوياته يتسم بالتعامل أو بعدم المعرفة الكافية. وهنا لا أريد أن أذكر بالدور المشهود لهذه المؤسسات، على اختلافها، في تقديم الخدمات الطارئة وفي أعمال التعبئة الاجتماعية والتمكين والتوعية والمساءلة وخاصة في السنوات الخمس الماضية.

وبخصوص التوظيف، وعلى قلة فرصه في هذه المؤسسات، فطاقة الاستيعاب في نهاية المطاف محدودة جداً، ولهذا السبب بالذات فإن معيار الكفاءة والاختصاص، في تقديري، يسبق أي معيار آخر. مع التأكيد على أن العلاقات السائدة في المجتمع تقوم على الولاءات الصغيرة للعائلة أو للتنظيم السياسي أو الجهة، الأمر الذي يلقي بظلاله على مجمل العمليات المجتمعية، بما في ذلك التوظيف والانتفاع والحماية.

الملفت أن نسبة الذين لم يطلعوا على بيانات منشورة للمؤسسات هي أعلى من النسبة التي تنتقص من شفافية المؤسسات، فمن المعروف أن الاطلاع على المعلومات والوصول إليها هو بمثابة علاقة بين طرفين، فإذا كان طرف ما يسعى لإخفاء ما لديه من بيانات فعلى الطرف الآخر أن يكافح من أجل الحصول عليها، فالأمر ليس مجرد حق وإنما هو واجب كذلك، وفي تقديري أن حجم ما



في الفساد..!

قراءة أولية في نتائج استطلاع رأي

بقلم: تيسير محيسن

في إطار مشروع نزاهة لتعزيز المساءلة في مؤسسات العمل الأهلي الفلسطيني، صدرت نتائج استطلاع رأي حول انتشار الفساد في هذه المؤسسات وأشكاله وجلياته المختلفة. يجدر التنويه إلى أن الفترة التي أجري فيها الاستطلاع تتسم بالضغوط المتزايدة على الفلسطينيين، وانسداد الآفاق أمامهم، وتخلى العالم عنهم وعن قضيتهم، الأمر الذي فاقم أوضاعهم الإنسانية والعيشية بصورة غير مسبوق، وأوصلهم إلى حالة من الانكشاف وعدم القدرة على مجابهة هذا الكم من التحديات، إلى ذلك، يجب الإقرار بحقيقة أن المؤسسات والجمعيات الأهلية في بلادنا، كما في كل بلاد الدنيا، متعددة ومتباينة من حيث الاختصاص والأحجام وفلسفة العمل وأمط الإدارة، بالتالي، من الصعب وضعها جميعاً في سلة واحدة عند الحديث عن ظواهر الفساد، أو مستوى الفعالية التنظيمية، أو مدى الأثر الذي تخلفه أعمالها وأنشطتها، بالطبع، هذا لا ينفي التشابه في ما بين هذه المؤسسات من نواح عديدة بوصفها تنتمي إلى ما يمكن تسميته بالجمال العام.

يكشف الاستطلاع، بغض النظر عن جوانب القصور المنهجي والضعف الرهنة وتباين

الحزبية أو العائلية أو الشخصية. وعدم القدرة على تعزيز اعتمادها على ذاتها أو على المقدرات المجتمعية المتاحة. لذلك، من المفيد إعادة النظر في دور هذه المؤسسات والتفكير الجدي في إمكانية تحويلها إلى جماعات مصالح مثله، تسعى للتغيير عبر عمليتي التمكين وتعزيز الحقوق.

بالطبع، يمكن الاحتفاظ بدور مؤقت للجمعيات كحاضن لنشأة جماعات المصالح، على أن تتحول ملكيتها ومواردها إلى سيطرة الفئات الاجتماعية ذات الصلة ومثيلها

المنتخبين. قد تكون المؤسسات الأهلية فشلت في تحقيق التغيير المنشود لأسباب خارج إرادتها، لكن فشلها الأبرز، وغير المبرر، يكمن في فشلها في بناء نموذج مغاير لما يجب أن تكون عليه المؤسسة العامة من شفافية وقابلية للمساءلة.

مظاهر اللامأسسة هي التعبير الصارخ عن شيوع الفساد، وهي نتاجه في نفس الآن (علماً أن المأسسة تشكل في حالتنا الفلسطينية حجر رحي المشروع الوطني). والأمر المشترك بين كل مظاهر اللامأسسة في بلادنا تتمثل، أولاً، في غياب الإرادة السياسية (وبالتالي ضعف الالتزام السياسي بالإصلاح والتغيير)، وثانياً في الضعف التنظيمي للفئات الاجتماعية ذات المصلحة في إحداث التغيير، وانعدام التمثيل السياسي الحقيقي لها. وأخيراً في عمليات التعبئة الاجتماعية التي تعيد إنتاج منظومة قيم كابحة للتغيير ورافضة له ومشجعة على توليد شتى أنواع الفساد.

سياسياً في: (1) تجربة منظمة التحرير، إنان الوفرة المالية التي حققت في ظل انعدام آليات المحاسبة والتدقيق (2) تجربة السلطة الفلسطينية وخاصة في تكريس علاقات الزبائنية على أسس فئوية (3) الأجندة السياسية للتمويل الأجنبي (4) ضعف جماعات المصالح في الحالة الفلسطينية بسبب هيمنة البعد الكفاحي ضد الاحتلال.

بعد مرور ثلاثة عقود على نشأتها، وبالرغم من كل الإنجازات الكبيرة التي حققتها، لا زال سؤال جدي يطرح حول جدارة المؤسسات

والجمعيات الأهلية في تحقيق الرهان عليها، أي بوصفها أداة تغيير اجتماعي. ثمة إعادة نظر حول دور المنظمات غير الحكومية على مستوى عالمي. الحالة الفلسطينية تتسم بخصوصيات، أبرزها: الفصل التعسفي بين هذه الجمعيات وفضاء الفعل السياسي العام، بل والترفع في أحيان كثيرة عن السياسة والهروب من استحقاقات ممارستها، إلى ذلك، لجح الممول في تحييد نخبة كبيرة من المثقفين والنشطاء السياسيين والنقابيين عن أجندة الكفاح الفعلية. تعاني هذه المنظمات مما تعاني منه بعض التنظيمات السياسية:

فقدان البعد الجماهيري في عملها وبرامجها وهياكلها. كما أنها تعاني مما تعاني منه بعض المؤسسات الحكومية: ضعف الكفاءة وغياب الشفافية والمساءلة. وهي أيضاً تعاني مما يعاني منه المجتمع برمته من التسلسل الفردي ومن انتشار الفساد، ومن توزيع المنافع والخدمات ارتباطاً

تتعدد مظاهر اللامأسسة في بلادنا، فمن الفساد وانفلات أشكال الانتماء للجماعات الصغيرة، إلى مظاهر الفوضى الأمنية والاجتماعية والاقتصادية، ومن تعزيز لسلطة الفرد وتداخل الصلاحيات المؤسسات إلى غياب النظام القضائي الفعال. من الواضح أن هذه المظاهر متداخلة، يعزز بعضها بعضاً. فأنت لا تستطيع الفصل بين ضعف الكفاءة من ناحية وتداخل الصلاحيات من ناحية ثانية. وضعف استقلالية القضاء وانعدام آليات المساءلة تقود حتماً إلى الفساد البنوي. وهكذا، تستفحل هذه المظاهر وتتعزز يوماً بعد يوم آليات التخريب والتدمير الذاتي وفرص تقويض المشروع المجتمعي. لا يقتصر الأمر على مؤسسة دون أخرى، أو قطاع دون آخر، فالفساد يخترق بنية المجتمع ككل بدرجات وأشكال مختلفة. وضعف الكفاءة يطال البلديات كما يتعلق بمؤسسات الخدمة العامة وتنظيمات المجتمع المدني أحزاباً ونقابات وجمعيات أهلية.

الفساد، جوهرياً، يقوض فرص التنمية والتحول الديمقراطي والتحرر الوطني إلى حد كبير، لذلك من الغريب أن يصبح الفساد في بلادنا سلوكاً شائعاً يمارسه الكثيرون، بالرغم من أن الفلسطيني اعتاد منذ عقود على التضحية بماله وبنفسه من أجل المصلحة العامة، وحتى قبل المواجهة مع الحركة الصهيونية، تعززت لدى المجتمع الرضي الفلسطيني مظاهر العونة والتعاقد المجتمعي. وتجسدت مظاهر العطاء والتعاون والتكافل الاجتماعي في الانتفاضة الأولى بصورة مثيرة تنفي إلى حد

ما أن يكون للفساد في مجتمعنا جذور ثقافية أو أخلاقية.

مظاهر اللامأسسة هي التعبير الصارخ عن شيوع الفساد، وهي نتاجه في نفس الآن

التربة الخصبة التي نما وترعرع فيها الفساد تربة سياسية في المقام الأول، يضاف إلى ذلك غياب مقومات الإدارة الرشيدة، لذلك، فالعلاج سياسي وإداري في إطار تكريس بنية قانونية موثوقة. حيث تكمن جذور الفساد

العكس يدعو لإعطائها المزيد من العناية. على اعتبار أن مؤسسات العمل الأهلي تطرح بديلاً سياسياً وتنموياً. وأن إمكانيات التغيير أكبر في المؤسسات الصغيرة التي لا تعاني من البيروقراطية والقيود الإدارية والقانونية.

أعود للاستطلاع كي أقول أن النتائج تمثل دعوة عامة لمؤسسات المجتمع الأهلي للنزول من بروجها العاجية إلى الأرض. وليس للجلد والتدمير. إذ تظهر النتائج أن الباحثين يرون أن الفساد أكثر انتشاراً في القطاع العام والأحزاب السياسية منه في المنظمات الأهلية. إذ يعتقد 66% من الباحثين أن الفساد أكثر انتشاراً في القطاع العام. فيما يعتقد 11% أنه أكثر انتشاراً في الأحزاب السياسية. و3% في كل من القطاع الخاص. المنظمات الأهلية. و 2% في المؤسسات الدولية. وهي نسبة جيدة للعمل الأهلي. وتؤكد على أن الجمهور لم يكن قاسياً في حكمه بقدر رغبته في أن يكون أداء المؤسسات الأهلية أفضل وأكثر قرباً من الناس. في نفس الوقت لم يكن النقد شديداً لمنظمات العمل الأهلي (على الأقل مقارنة بالقطاع العام والأحزاب).

إذ يعتقد 26.8% من الباحثين بعدم وجود فساد في المؤسسات الأهلية الفلسطينية. ويعتقد 17.5% أن الفساد موجود بشكل قليل بداخلها. فيما يعتقد 22.6% أن الفساد موجود بشكل متوسط. بينما يعتقد 17.3% فقط من الباحثين أن الفساد موجود بشكل كبير. أي أن توقعات الجمهور بخصوص أمور الفساد في المنظمات الأهلية مازالت تحت السيطرة.

النتيجة الأخرى. التي تستحق التوقف والتي أعتقد أنها إيجابية بالنسبة للعمل الأهلي. هي أن الباحثين "الأفضل وضعاً" اعتقدوا بوجود فساد في العمل الأهلي. إذ تصل نسبة الاعتقاد بوجود فساد في المنظمات الأهلية في الضفة الغربية إلى (61%) مقارنة ب (51%) في قطاع غزة. في حين تصل إلى (66%) بين الذكور مقارنة ب(49%) بين الإناث. وبين الأكثر تعليماً. تصل إلى 74% بين حملة البكالوريوس مقارنة بالأقل تعليماً. بينما تصل إلى 44% بين الأميين. وقبل القفز إلى نتائج محددة وتعميمها يمكن التذكير بأن مؤسسات العمل الأهلي في الواقع تعمل من أجل الأكثر فقراً والنساء والأقل تعليماً. وما أن الفروقات ليست كبيرة فهي تحتاج إلى بعض الاهتمام والتحليل. لأنها ربما ذات علاقة بالفئات المستهدفة من عمل المؤسسات الأهلية. والتي قد تقيم عمل

الانفتاح على الجمهور والنزول من الأبراج العاجية

بقلم: د. هديل رزق-القرزاق / باحثة وناشطة في مجال المنظمات الأهلية والمرأة

بوجود الفساد. وأن حدد أي قطاعات من الناس (الرجال أو النساء. أهل الضفة الغربية أم أهل قطاع غزة. المتعلمون أو غير المتعلمين) تعتقد أن الفساد أكثر أو أقل.

قبل التعليق على نتائج الاستطلاع هناك بديهيات أرغب بالتذكير بها. دون الخوض في تفاصيل قام ويقوم آخرون بالحديث عنها. ومنها: أن إحدى تسميات المؤسسات الأهلية المعروفة في العالم هي: "مؤسسات الناس" على غرار مؤسسات "القطاع الخاص" أو مؤسسات "الحكومة". لذا فمن من حق الناس أن تكون لهم وجهة نظر في مؤسساتهم. على الرغم من التطورات التي حدثت في المجتمع الفلسطيني في السنوات الأخيرة والتي حولت الناس من أعضاء فاعلين إلى متلقي خدمات. ومن فئة عاملة إلى فئة مستهدفة. ومجال نقاش هذا الأمر غير هذا المقال.

الأمر الثاني: أن مؤسسات العمل الأهلي ليست واحدة. وهذا أمر لا يستطيع أن يجادل فيه أحد. لكن المسؤولية مشتركة. فالمؤسسات البحثية والمهنية أو المتخصصة حتى. تملك دوراً في صياغة الرأي العام. ربما هو أكبر من دور المؤسسات الجماهيرية. وذلك لحجم تأثيرها في صياغة التوجهات العامة للعمل الأهلي. وبسبب حجم التمويل الذي حظى به. في كثير من الأحيان. ولنوعية موظفيها المتخصصين والمهنيين والأكثر تأثيراً في الناس.

الأمر الثالث يتعلق بفهم الواقع الاجتماعي الاقتصادي السياسي الحالي الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني والذي يمكن تلخيصه بـ "الضياع والتشتت". ففي غياب مشروع وطني موحد. وفي ظل حصار اقتصادي شامل وضربات قمع عسكرية لم يشهد لها التاريخ مثيلاً. وفي مرحلة تستخدم فيها "اتهامات الفساد" كوسائل دعاية انتخابية وإعلامية. ليس من الغريب أن يتضخم الشعور بالفساد وأن تصبح "توقعات الفساد" أعلى بكثير من حالات حدوثها الحقيقية. فحتى الاتهامات المباشرة للقطاع العام بانتشار الفساد تلقى جزافاً ودون أدلة. وتعتمد على انطباعات عامة لا تؤكد الدراسات المتخصصة. هذا الأمر لا يعني إهمال "انطباعات الناس" بل على



عندما ترتفع حرارة الجسد فذلك دلالة على وجود خلل ما. ليس بالضرورة في الرأس حيث يلتهب الجبين. بل ربما في أي جزء آخر من أجزاء الجسم. لذا يتطلب الأمر علاجاً. فالحرارة تدمر خلايا الجسم تدريجياً. وقد تؤدي إلى نتائج قاتلة. هذه بديهية يدركها الإنسان العادي والأم والطبيب العام والمتخصص. نستخدم مقياس الحرارة لنحدد درجة حرارة الجسم مع إدراكنا التام أن المقياس يدل على الحرارة وليس على السبب الذي أدى لارتفاعها. ربما نترك الأمر للمتخصصين كي يحددوا السبب وطرق العلاج. وربما نكتفي بخفض الحرارة دون علاج سبب المرض.

هذا المثال هو ما ورد على ذهني فور اطلاعي على نتائج استطلاع الرأي الذي أجرته "أمان" حول توجهات رأي "الناس" في مدى انتشار الفساد في مؤسسات العمل الأهلي. فاستطلاعات الرأي -واقفنا على دقتها ومهنتها وأسلوبها أو لم نوافق- هي أدوات قياس للرأي العام وتوجهاته. وتستخدم في جميع أنحاء العالم دون تشكيك كبير في طريقتها. ودون بحث وتمحيص في تفاصيلها. لأنها مثل مقياس الحرارة تدل على ارتفاع درجة الحرارة وانخفاضها. فليس من دورها أن تؤكد أو تنفي وجود الفساد مثلاً في مؤسسات المجتمع الأهلي. حيث يوجد وسائل قياس أخرى مختلفة لذلك. لكنها بالتأكيد تستطيع أن تؤكد أو تنفي إن كان "الناس" يعتقدون

شيقل -37.7% وربطنا ذلك كله بغياب العلاقة المباشرة بين المنظمات الأهلية والجمهور وبين قدرة هذا الجمهور على الوصول لمعلومات حول أداء المؤسسات. لأدركنا أن هذه التوجهات لها ما يفسرها.

في هذه المواقف جميعها تعبير عن وعي ونضج ورغبة في تحسين أوضاع المؤسسات الأهلية وليس جلدتها وتدميرها ومحاسبتها كما يحلو للبعض أن يظن. وكما يتضح من نتائج الاستطلاع، فإن إصلاح هذه المؤسسات، ينبغي على ضرورة مشاركة الجمهور في المعلومات وإعطاء دور أكبر للناس ممثلين بالهيئات المرجعية والموظفين والفئات المستهدفة. وعلى شفافية أكبر في إصدار قرارات التوظيف، وقرارات توزيع المساعدات والخدمات، ومشاركة مجتمعية أكبر في تحديد الأولويات والمشايخ والبرامج.

ألا تشكل هذه الأمور مجتمعة وصفة سحرية للنزول من الأبراج العاجية والاقتراب من الناس وبالتالي تبديد الأوهام حول الفساد، ومحاسبة القلة الفاسدين أيضاً؟

يرون أن على المؤسسات الأهلية توفير مثل تلك البيانات لاطلاع الجمهور.

وفي تقييم ايجابي آخر يعتقد 58% من عمل أو تطوع في المنظمات الأهلية بأنها تراعي القانون والأنظمة المالية والإدارية في عملها أحياناً. فيما رأى 22% فقط من الباحثين أنها لا تراعي على الإطلاق القانون والأنظمة في عملها. على العكس من ذلك رأى 19% أنها تراعي دائماً القانون والأنظمة المالية والإدارية في عملها. أي أن الغالبية العظمى لا تلوم المنظمات الأهلية على إجراءات منافية للقانون.

وفيما يختص بأشكال الفساد الموجودة في المنظمات الأهلية حسب المستطلعين الذين يعتقدون بوجود فساد، حازت الوساطة والمحسوبة في التوظيف، دون أخذ معيار الكفاءة والفرص المتساوية بالحسبان، على المرتبة الأولى بنسبة 95.1%. وجاءت المحاباة في تقديم المساعدات والخدمات للأقرب والمعارف في المرتبة الثانية بنسبة 93.7%. إذا ربطنا هذه النتائج بحقيقة أن نسبة كبيرة من المستطلعة آراؤهم لا يعملون 63.2%. وأن نسبة كبيرة منهم يعيشون تحت خط الفقر، أو فوقه بقليل - فقد بلغت نسبة الذين دخلهم 1200 شيقل أو أقل 41.3%. ونسبة الذين يتراوح دخلهم الشهري بين 1201 إلى 2400

المنظمات الأهلية بصورة إيجابية أكثر من غيرها.

أما طريقة النزول من الأبراج العاجية فقد حددها المستطلعة آراؤهم بنضج ووعي؛ فهم يرون أن الفساد ينتشر بين المدراء العاميين للمؤسسات، الذين صاروا يتعاملون مع المؤسسة كأنها مكتب خاص أو إقطاعية. فالناس يتوقعون أداء أفضل وتداولاً أكبر للمواقع الإدارية العليا. ويتوقعون ألا يظل مدير المؤسسة "مديراً أبدياً" و ما الضير في تداول الإدارة في الوقت الذي يتطلب فيه التحول الديمقراطي تداولاً سلمياً للسلطة؟ ولماذا تعرف بعض المؤسسات بأسماء مدراءها أكثر مما تعرف بأسمائها أو أفعالها؟

53% من الباحثين يعتقدون أن السلطة الفلسطينية هي إحدى الجهات التي يجب أن خاسب وتساؤل المنظمات الأهلية. وفي ذلك دعوة للعودة إلى قرار وطني بدلاً من اللجوء لأجندة الممولين. ويرى 81% أن هناك حاجة لتشكيل خالف من المؤسسات والجمعيات الأهلية لمحاربة الفساد داخلها، سواء قامت السلطة بدورها في ذلك أم لا. كما أن هناك مطالبة قوية بالوصول لمعلومات أكثر عن عمل وأداء المنظمات الأهلية. 70% من الباحثين يعتقدون بأن المؤسسات الأهلية لا توفر مثل تلك البيانات لاطلاع الجمهور. و82%

النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
16.8	15.8	16.2	(1) المنظمات الأهلية نفسها
20.9	21.1	21.0	(2) احتياجات الجمهور
14.4	18.4	16.9	(3) السلطة الفلسطينية
39.4	34.5	36.3	(4) المانحون الأجانب
8.6	10.1	9.6	(5) لا رأي/ لا أعرف
AM11 برأيك كيف يتم التوظيف في المؤسسات والجمعيات الأهلية هل يتم حسب الكفاءة أم الوساطة؟			
15.1	11.1	12.6	(1) حسب كفاءة المتقدم للتوظيف دائماً
17.2	19.5	18.7	(2) غالباً حسب كفاءة المتقدم وأحياناً عن طريق الوساطة
28.1	33.4	31.5	(3) غالباً عن طريق الوساطة وأحياناً حسب كفاءة المتقدم
35.4	31.8	33.1	(4) حسب الوساطة دائماً
4.1	4.2	4.2	(5) لا رأي/ لا أعرف

2. الإشكاليات الجديدة التي تعاني منها تلك المنظمات. ودائماً بتفاوتات بين منظمة وأخرى. بل وأحياناً بتفاوتات حادة. يمكن اختصارها بالتالي:

● ضعف. إن لم نقل انعدام. القاعدة الشعبية لتلك المنظمات. مع تفاوتات راجعة إلى طبيعة البرامج وظروف النشأة والتكوين الفكري للكادر الأساسي ومدى ملامسة الهم الجماهيري. ما يترك تأثيره على توجهات المنظمة وبرامجها ومدى ملاءمتها لاحتياجات الجماهير. وعلى مصداقيتها بين تلك الجماهير. وهذا على سبيل المحصر لا التعداد.

● افتقاد العديد من تلك المنظمات لرؤية تنموية مشتقة من مراعاة خصوصية المرحلة الفلسطينية (الجمع بين مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي). رؤية تنموية تضع نصب عينيها بناء نماذج تنموية قادرة على الصمود وتوفير إسناد مجتمعي لفعل المقاومة. ومرة أخرى مع التفاوت القائم بين منظمة وأخرى. لذلك يلاحظ الإرباك النظري في المصطلح التنموي في برامج تلك المنظمات: فمرة هي مع عملية تنمية بالمفهوم الشمولي لتلك العملية (هكذا! دون الربط بين التنمية والسيادة الوطنية!). ومرة مع تنمية مستدامة. وثالثة مع تنمية إنسانية. إن العجز عن اشتقاق رؤية تنموية يعني العجز عن ملامسة أكثر الاحتياجات الشعبية التنموية لتعزيز مقومات الصمود والمقاومة. وبالتالي بناء جدار بين البرامج والمشاريع المقدمة (لتنمية المجتمع!) وبين الاحتياجات الفعلية للجماهير. ما يعزز من فقدان مصداقية تلك المنظمات أمام تلك الجماهير.

● الارتهان بالعموم للتمويل الخارجي. وتلك حالة إنكشافية يعاني منها المجتمع الفلسطيني ككل. وإذا كانت بعض المنظمات قد نجحت إما بتنوع مصادر الدعم (إضافة الداعمين. العربي والحلي. للدعم الخارجي). أو باقتحام مجالات استثمارية توفر مداخيل محلية. إلا أن الصورة حتى الآن لم تتغير بالعموم: إن تلك المنظمات لا زالت رهن التمويل الخارجي. وإذا كان بعض هذا التمويل (خاصة من منظمات غير حكومية) يقدم على قاعدة التضامن السياسي مع شعبنا ونضاله. إلا أن الكم الأكبر يأتي وفق أجندة سياسية لا

أيضاً. التعامل مع الرأي الجماهيري بقسوة. لا يستحقها أي رأي على العموم. إدراكاً منا أنه حتى الجماهير. والمبجورين منها. تصوغ أحياناً موقفها (وفق حسابات) متأثرة بلحظات تبعث على النقمة. الانفعال. والتوتر. ويمكن تفهم مصدرها (الوضع المعيشي للمبجورين). لا بل يمكن تفهم الأخلاقية الطبقية الكامنة خلفها. مع أنها تكون غير علمية. أو مجرد أوهام لا حقائق.

المقالة. والحال هذا. ستحاول قراءة موقف الجماهير. لا عبر البحث الكمي كما أجرته "أمان". لكن عبر التحليل السوسولوجي النظري الذي لا يقل أهمية عن التحليل الكمي. هذا التحليل الذي يؤشر. باعتقادنا. إلى الخلفية الكامنة وراء ما نعتقده نسبة من عدم الثقة في المنظمات غير الحكومية:

1. بدايةً. يمكن تشخيص الوضعية الحالية للمنظمات غير الحكومية. بأنها. وإذا تمكنت من التحول إلى مكون أساسي من مكونات المجتمع المدني (وهذا مصطلح أسوقه على سبيل التقليد الكتابي المرعي بغض النظر عن صوابيته). إلا أنها عجزت حتى الآن عن بناء حركة اجتماعية تقدمية. بالمفهوم التاريخي. تنهض على قاعدة هدف المساهمة في التغيير الاجتماعي. والانتخابات الأخيرة دليل على ذلك. مع ذلك. سجل التاريخ الفلسطيني المعاصر. وعلى الأقل في السنوات العشرة الأخيرة. قدرات جديدة للمنظمات غير الحكومية على ممارسة تأثير سياسي على المستويين المحلي والدولي في خدمة القضية الوطنية. حسبنا هنا أن نذكر بالمساهمات العملية والسياسية

في مننديات ديربان وسياتل وبولتو أليغري... وأخيراً مساهمتها في انتزاع قرار محكمة لاهاي ضد بناء جدار الفصل العنصري في تموز 2004. والمحاولات الجديدة والنشطة. وإن غير المرئية. لتعزيز المقاطعة الأكاديمية. وفرض العقوبات على دولة الاحتلال.

حتى لا نجانب الحواب!

بقلم: وسام رفيدي

ليس من وظيفة هذه المقالة تقديم تحليل لاستطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة "أمان" حول موقف المواطنين من مظاهر الفساد في المنظمات غير الحكومية. فهذا الاستطلاع. شأنه شأن أي استطلاع. يمكن إخضاعه لمبضع التشريح العلمي ومناقشة مفرداته (الأسئلة. التعريفات المجردة. الفئة المستهدفة. طريقة بناء العينة. طريقة التحليل الإحصائي. و الربط بين العلاقات). وسبق أن سُجّلت عليه ملاحظات عديدة ووجيهة في ورشة العمل التي نظمتها "أمان" لهذا الغرض. وشارك فيها كاتب هذه المقالة. المقالة تتناول بنقاط محددة ما يمكن وصفه بما هو " بين سطور موقف المبحوثين".

يمكن استشعار موقف ما للجماهير من المنظمات غير الحكومية. بمعزل عن كون الاستطلاع أظهر في نتائجه أن 57% من المبحوثين يعتقدون بوجود فساد في تلك المنظمات على تنوع درجات وشدة خديدهم له. وحتى لمطلع مثلي على وضع المنظمات غير الحكومية من الزاويتين العملية والسوسولوجية. يمكنني الجزم أن النسبة غير حقيقية. فهي أكثر من ذلك بكثير. وكقاعدة. يجب على المنظمات غير الحكومية أن تتعامل بحساسية إيجابية. و أخلاقية عالية. تجاه موقف المبحوثين. والجماهير عموماً. فهي في النهاية المستهدفة من وجود هذه المنظمات أصلاً. دون فعل العكس. أي التمرس وراء نرجسية المثقفين المتعالية التي ترفض الإصغاء لرأي الجماهير (التي لا تعلم ما يجري!). طبعاً. من دون أن يفهم من ذلك



السياسي (العقلاني). تأسيس "منظمات" (بالهبل) لا حاجة بها إلا لامتيازات ربحية للمؤسسين- ألا يطرح هذا مثلاً ضرورة فحص صوابية مقولة منظمة غير ربحية؟- وكل هذا مفاعيل لثقافة سياسية ومكانة اجتماعية يمكن للجماهير تلمسها في الحياة اليومية. نعتقدها تكمن وراء ما أسمىناه نسبة من عدم الثقة لدى الجماهير.

إن قدرة المنظمات غير الحكومية على تجاوز إشكالياتها أعلاه سيمكنها من جسر الهوة بينها وبين فئاتها المستهدفة. والأهم سيمكنها من القيام بالدور المنوط بها وطنياً واجتماعياً: بناء حركة اجتماعية تقدمية تجمع بين مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي.

العالم الثالث. وعلى الأقل للإنتلجنسيا فيه. عبر العديد من البرامج والمشاريع التي لا يمكن وصفها سوى بآليات غسيل للأدمغة (المتحجرة) التي كانت. في وقت من الأوقات. في صف قوى الثورة والتقدم العالمي.

وبالنتيجة. يسجل البحث السوسيوولوجي أن تراكمات الإشكاليات أعلاه. وتوجهات التمويل المحسوبة سياسياً. نجحت في تعزيز شريحة من شرائح الفئات الوسطى العالم ثالثة. ومنها الفلسطينية. هي الكوادر القيادية. بشكل عام. في المنظمات غير الحكومية. الأمر الذي يمكن للجماهير العريضة تلمس مفاعيله (دون الحاجة لدراسات إحصائية علمية!) من خلال مستويات: الرواتب. امتيازات السفر. الرأسمال الرمزي. بذخ الاستهلاك البرجوازي. الخطاب

تخفى على أحد. مما يحيل بعض المنظمات إلى مربع أجندة غريبة. بل وتخريبية.

قد تكون هذه من أكثر المؤثرات على الموقف الشعبي النقدي من المنظمات غير الحكومية. هذا الموقف الذي يتلمس بآليات الوعي الشعبي اليومي. خطوة الدعم الخارجي وأجندته. متسلحاً على ما يبدو (بمقولة) الممثل توفيق الدقن في أحد أفلامه (هي عمر حاجة جات من الغرب وتسرق القلب).

● طبيعة التوجه الفكري الذي بات يحدد توجهات العديد من كوادر تلك المنظمات. خاصة القيادية منها. والذي يمكن وصفه بنسخة غير أصيلة من الليبرالية الجديدة. والتي باتت منذ أكثر من ثلاث عقود السلاح الفكري الأهم في التوجه الإمبريالي المعولم لإعادة بناء الوعي السياسي لشعوب

النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
AM12 من من الجهات التالية يجب أن تكون إحدى الجهات التي تساءل وخاسب المؤسسات والجمعيات؟			
54.4	52.6	53.3	(1) السلطة الفلسطينية
27.6	20.8	23.3	(2) الممولين
12.0	12.0	12.0	(3) مجالس الإدارة والهيئات العامة
11.3	11.9	11.7	(4) المؤسسات الأهلية نفسها
9.1	21.3	16.8	(5) المجتمع المحلي
0.7	1.8	1.4	(6) لا أحد
4.3	5.2	4.9	(5) لا رأي/ لا أعرف
النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
64.4	59.3	61.1	(1) لا تقوم بذلك
11.7	10.3	10.8	(2) تقوم بذلك بشكل قليل جداً
5.7	8.5	7.5	(3) تقوم بذلك بشكل قليل
5.7	7.8	7.1	(4) تقوم بذلك بشكل متوسط
5.7	3.3	4.2	(5) تقوم بذلك بشكل كبير
1.4	1.8	1.6	(6) تقوم بذلك بشكل كبير جداً
5.4	9.0	7.7	(5) لا رأي/ لا أعرف

هو موقف الجمهور من نشاطها ومدى ما تحقق له من تحسين في حياته. ومدى إشراك هذه المنظمات لهذا الجمهور في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتطوير. فهذه المنظمات. كما قلنا سابقاً. تلعب دور وسيط بين المجتمع (الجمهور في حالة نوعية) وبين الدولة.

وإذا كانت الدولة نفسها تقع تحت طائلة المساءلة والرقابة. وتجري استطلاعات لرأي الجمهور حول أدائها ودورها. وتقوم المؤسسات الإعلامية. مرئية ومسموعة ومقروءة. بنقدها أو التطبيل لها. فأى حصانة يمكن أن تمنع الجمهور من قول رأيه في مؤسسات أصغر من الدولة وتتغذى بالمال العام؟

لقد أحدث دفع المال الخارجي. بعد أسلو خاصة. حالة جديدة بلورت نخبة اجتماعية جديدة أمسكت بخناق العمل المجتمعي. واستفادت من امتيازاته. وقد اغترت هذه النخبة بنفسها حتى رأت نفسها أحياناً فوق الدولة والمجتمع معاً. يسندها في ذلك أن المجتمع. بثقافته الحالية. وباحتمالاته المتعددة التي تشكل كل واحدة منها أولوية. لا زال ينظر إلى كل من يقدم شيئاً لخدمته حسنة وليس واجباً. كما يسندها أن فهم المجتمع حول التمويل لا زال في حدوده الدنيا والعفوية. لكل هذا استغلت النخب ذلك. وحاولت أن تبني لها تأثيراً سياسياً في المجتمع. بحيث تحولت هذه النخبة من مجرد نخبة اجتماعية ومقاولي مشاريع تنمية إلى جزء من النخبة السياسية.

عدا عن ذلك. فإن خوف بعض هذه المنظمات من رأي المجتمع. أو من سبر رأي المجتمع. يعكس حالة من القطيعة بينها وبين المجتمع. الذي قد يرى أنها مجرد مسوق لبرامج ومشاريع تدر عليهم ربحاً سياسياً واجتماعياً ومالياً مريحاً. بدليل أن متابعة المشاريع المنفذة وتركيبتها لم يحصل إلا قليلاً.

أن الأوان لهذه المنظمات لأن تصبح حالة شعبية. لها علاقتها الحقيقية بالمجتمع. إذا كانت تريد أن تلعب دور الحامل الوسيط لهمومه وتنقلها إلى صانع القرار. أن الأوان لأن تلعب إدارات هذه المنظمات دوراً حقيقياً في صناعة القرار. بعيداً عن تأثير المدير العام الذي بيديه كل شيء في المؤسسة. أن الأوان لخلق مرجعية من الجمهور تقيم عملها. فهي ليست فوق المجتمع. بل من المجتمع وفي خدمته.

هل يجوز استفتاء الجمهور في عمل المنظمات الأهلية؟

بقلم: جبريل محمد/ كاتب وباحث

مؤسسات أهلية. تحت دعوى النجاعة. وغيرها من المبررات.

بناءً على هذا. فإن المنظمات الأهلية هي كيانات عامة وتعمل في الحيز العام. بمعنى أنها منظمات تتشابه مع الدولة في توجهها للجمهور بشكل عام. وتختلف مع السوق لأنها لا تهدف إلى الربح. وأساس نشاطها هو التطوع. وعليه. فإن نشاطها في المجال العام يخضعها لأشكال مساءلة ورقابة متعددة. تبدأ من هيئاتها الخاصة وتصل إلى وسائل الإعلام وغيرها من أدوات الرقابة. الأمر الذي يعني أن استفتاء الجمهور حول عمل هذه المنظمات هو أمر طبيعي جداً. لا بل واجب أيضاً. باعتبار ذلك تغذية راجعة تقويم وتقييم عمل هذه المنظمات. أي أن هذه المنظمات يجب أن تقبل ذلك كتعزيز لدورها. وكوسيلة اتصال أخرى مع الجمهور. ومصدر معلومات يفيدها في عملها اللاحق.

إن شرعية المنظمات الأهلية لا تقاس فقط بالإجراءات القانونية التي تعطيها رخصة العمل والنشاط. بل إن هذه الرخصة هي نتيجة قانون. هو الآخر يحد ذاته بشكل نتيجة لفلسفة ورؤية قيمية مجتمعية. تفرض تنظيم هذا العمل الأخلاقي والمجتمعي بقانون. بالتالي. فإن أهم مصادر شرعية هذه المنظمات

قبل أيام اطلعت على استطلاع أجره الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان يسبر فيه رأي الناس في عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية. ووقوفهم على أسئلة الاستبيان ومنهجيتها وجدت أنها تصلح للقياس وتقديم مؤشرات كمية حول هذا الموضوع. لكن السؤال هو: هل يجوز علمياً استفتاء الجمهور في عمل هذه المنظمات؟ إذ يرى بعض القائمين على بعض المنظمات الأهلية أن مثل هذا العمل يخالف العلمية. فكيف يمكن استفتاء كل الجمهور عن عمل منظمات تستهدف جزءاً من هذا الجمهور؟

في معرض مناقشة هذا الأمر لا بد من التذكير أن المنظمات الأهلية تدعي جهاراً أنها مؤسسات مجتمع مدني. وإذا أخذنا رأي بعض الخبراء في هذه الموضوعة فهم يرون أن منظمات المجتمع المدني هي نظام وسيط بين المجتمع وأفراده وبين الدولة. وأنها منظمات يغلب على أدائها الطابع التطوعي.

وبالنسبة لتمويل هذه المنظمات. وبشكل نظري. فإنها تعتمد على المال العام الذي يوفر لها لتقوم بنشاطاتها. سواء كان هذا المال العام من خزينة الدولة ووارداتها. أو من مساعدات خارجية لبرامج معينة موجهة للمجتمع. وتقوم بإدارة وتنفيذ هذه البرامج



النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
AM14 سواء كانت السلطة تقوم بدورها في محاسبة المؤسسات الأهلية أم لا. برأيك هل توجد أو لا توجد حاجة لتشكيل تحالف من المؤسسات والجمعيات الأهلية لمحاربة الفساد داخلها؟			
14.7	9.7	11.5	(1) ليس هناك حاجة
8.5	6.2	7.0	(2) هناك حاجة قليلة جدا
4.4	6.5	5.7	(3) هناك حاجة قليلة
12.4	11.5	11.8	(4) هناك حاجة متوسطة
35.7	40.0	38.4	(5) هناك حاجة كبيرة
17.9	18.8	18.5	(6) هناك حاجة كبيرة جدا
6.5	7.3	7.0	(5) لا رأي/ لا أعرف
AM15 هل تطلع أو اطلعت على بيانات متعلقة بالمؤسسات والجمعيات الأهلية سواء كانت مالية أو إدارية أو برنامجية؟			
27.9	18.2	21.7	(1) نعم
72.1	81.8	78.3	(2) لا
AM16 هل تعتقد أن المؤسسات والجمعيات الأهلية توفر مثل هذه البيانات لإطلاع المجتمع المحلي عليها؟			
26.9	19.6	22.3	(1) نعم
68.1	71.1	70.0	(2) لا
5.0	9.3	7.7	(3) لا رأي/ لا اعرف
النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
79.7	83.6	82.2	(1) نعم
16.2	13.0	14.2	(2) لا
4.1	3.3	3.6	(3) لا رأي/ لا اعرف
AM18 هل عملت أو تعمل حاليا أو تطوعت في مؤسسة أهلية؟			
15.6	16.5	16.1	(1) نعم
84.4	83.5	83.9	(2) لا
النسبة			المؤشر
قطاع غزة	الضفة الغربية	المجموع	
22.4	16.7	18.7	(1) دائما تراعي القانون والأنظمة المالية والإدارية
56.4	59.3	58.3	(2) أحيانا تراعي القانون والأنظمة المالية والإدارية
18.3	23.2	21.5	(3) لا تراعي القانون والأنظمة المالية والإدارية إطلاقا
2.9	0.8	1.6	(3) لا رأي/ لا اعرف
AM20 هل تعتقد أن مجالس الإدارة والهيئات العامة في المؤسسات والجمعيات الأهلية فاعلة أم غير فاعلة كمرجعية للمدراء التنفيذيين؟			
14.8	7.5	10.0	(1) فاعلة جداً
43.5	47.7	46.3	(2) فاعلة
34.2	30.3	31.6	(3) غير فاعلة
6.0	8.3	7.5	(4) غير فاعلة بالمره
1.5	6.2	4.6	(3) لا رأي/ لا اعرف

المؤشر	النسبة		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
AM21 ما هو برأيك المعيار الأساسي الذي يتم اختيار أعضاء الهيئات العامة بناء عليه؟			
(1) العلاقات الشخصية مع القائمين على المؤسسة	18.2	18.4	18.2
(2) المكانة الاجتماعية والسياسية	9.3	7.3	10.4
(3) الكفاءة والمهنية	29.0	40.3	23.0
(4) الانتماء السياسي	20.4	13.2	24.3
(5) المصالح المتبادلة بين المؤسسات المختلفة	15.8	13.4	17.0
(6) ليس لدي معرفة	7.2	7.4	7.1

المؤسسات الأهلية يجب تقييمها تاريخياً وليس لحظياً

بقلم: عبد الرحمن التميمي / مدير مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين

السياسية في المنطقة ويتعامل معها بإيجابية

أعتقد أن هذه الشروط يجب أن تتوافر في أية دراسة تقييمية جديدة لهذه المنظمات. وأتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار في دراسات أمن التقييمية القادمة. وفي كل الأحوال يبقى انطباع الجمهور هاماً ويجب الانتباه إليه واستخلاص العبر منه من قبل كل من يعنيه العمل الأهلي. للعمل جيداً نحو تبيد أية انطباعات خاطئة عند الجمهور.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى أن العمل الأهلي كأى قطاع في المجتمع فيه الغث والسمين والصالح والطالح لكن الخطيئة هي خلط الأوراق بحسن نية أو غير ذلك.

وتكون تقييمات انتقائية قد لا تكون بريئة في كثير من الأحيان.

إن الشروط الأساسية التي يجب الاحتكام إليها لتحديد إيجابيات وسلبيات أو بمعنى آخر صلاح أو فساد المؤسسات الأهلية هي:

السياق التاريخي لنشوء هذه المؤسسات وتطورها
العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة وخاصة أنها عملت في بيئة احتلال وما زال جزء كبير منها يعمل في هذه البيئة
دخول قوى سياسية واجتماعية مضمار العمل الداخلي لديها تصور مسبق خاطئ حول العمل الأهلي أو لديهم أجندة ليست منسجمة مع قيم العمل الأهلي
أجندات أجنبية ترغب في تشكيل صورة المجتمع المدني ليصبح جزءاً من الطروحات

من الأخطاء الشائعة في كثير من التقييمات لظاهرة معينة هو التركيز على حدث وليس على سياق وتوجه تاريخي لهذه الظاهرة حيث انه لا يجوز التقاط لحظة تاريخية لظاهرة معينة ومحاكمتها كأنها التاريخ كله.

ما يستدعي هذا القول هو التقييمات التي تحدث حول المؤسسات الأهلية. فهذه التقييمات إما أنها تأخذ حوادث متفرقة وتبني عليها أحكام مطلقة. أو أنها تتعامل مع ظرف زمني محدد يجري محاكمة هذه المؤسسات في إطاره. وعندما يحدث ذلك يفقد التقييم موضوعيته من جهة ويفقد المنهجية العلمية من جهة ثانية.

التركيز على السلبيات وإطفاء الإيجابيات. لا يعطي صورة كاملة عن الحدث أو الظاهرة

للاتصال والمراسلة :

هاتف: ٢-٩٧٤٩٤٩، // فاكس: ٢-٩٧٤٩٤٩

ص.ب ٦٩٦٤٧، القدس ٩٥٩٠٧

بريد الكتروني: nazaha@aman-palestine.org // الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

تنفذ أمان مشروع نزاهة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة كونراد أديناور ، وبدعم من الاتحاد الأوروبي .

The NGOs within the Historic Perspective

by Abdel Rahman Al Tamimi

Director, Palestinian Hydrology Group for Water and Environment Resources Development

There is a trend to view the NGO sector in isolation from the historic context that brought it forth. Addressing issues related to the functioning of civil society organizations randomly diverts the focus in the evaluation process. Instead, there is a need to review

strengths and weaknesses. To proceed in that, the following conditions need to be taken into consideration:

- The historic context for the emergence and development of such organizations.
- The external and internal factors while functioning under occupation.
- The involvement of political and social factions with an agenda

that contravenes with the basic principles of NGO activity.

- Foreign schemes to formulate civil society in a manner that is in line with broader political arrangements.

AMAN evaluation studies need to take such elements into consideration, together with the public attitudes as a prelude to rectify matters.

Is it Necessary to Hold an Opinion Poll among the Public about the Work of Non-Governmental Organizations?

By Jibreel Muhammad

Several days ago, I looked at an opinion poll held by NAZAHA project, showing the people's opinion about the work of the Palestinian NGOs. While looking at the methodology and the questions that were given to the participants, I found it necessary to give quantitative measures and indications. Yet the question whether the public should or can be questioned about the work of these organizations remains open. This question negates the positive approach adopted by many people. Therefore, some of the officials in the NGOs claim that such work contradicts the scientific level because one cannot ask the broad public about organizations that work only for part of it.

In discussing this issue, one should keep in mind that the NGOs declare themselves as organizations for the benefit of society. If we take into consideration the opinion of some experts in this field, they will say that the NGOs form a system that coordinates between society, civilians and the state. Participation in these organizations is on a voluntary basis.

Concerning the financing of these organizations, they theoretically depend on funds provided to them either by the state, or by foreign aid designated for specific projects. These are administrated and implemented by the various Civil Society Organizations.

Most importantly, the NGOs are general bodies that operate in the public arena. As such, they are organizations similar to the state in their approach to the public in general, but they differ from the private sector since their goal is not profit and their work is volunteer-based. Therefore, their work in the public arena commits them to different kinds of accountability and inspection, starting from their special committees to the media and other inspection tools. This issue means that a public survey on the work of these organizations

is normal and is even necessary. These organizations also see it as a reinforcement of their work and as a method to connect with the public.

The legitimacy of the NGOs is not measured only by legal procedures that grant them license to operate, but this license is a result of the law which is in itself a result of a valuable social and philosophical outlook that tries to arrange this moral work through the law. Therefore, one of the most important sources of legitimacy for these organizations is the public's impression of their work and the extent to which they improve the public's quality of life and by which means these organizations allow the public to take part in planning, implementing, following up and developing their projects. As we said before, these organizations play the role of coordinator between society and state.

If the state itself stands under scrutiny with opinion polls being held about its performance and role and is criticized by the media, what can prevent the public from speaking out regarding institutions that are supported by public funds?

The money flow, especially after the Oslo Accords, created a new situation that formed a new social class. The

new elite assumed a self-righteous position above both the state and the society. The services provided to the community were often perceived as making a favor rather than the fulfillment of a duty. The new elite built up political influence within the society from such an advantageous ground.

Beside that, the fear of some organizations from the society's opinion reflects a state of disconnection between them and the society, and it strengthens the idea that organizations act as marketers of projects and programs that help them receive political, social and financial gains. Evidence shows that following up on projects and actually finishing them rarely ever happens.

It is time for these organizations to have a true connection with society if they wish to play the role of coordinator and messenger of society's burdens and hand them over to the decision makers. It is time for the administrations of these organizations to play a real role in decision making within a great distance from the secretary generals who have the whole institutions in their hands. After all, they are not above society, but at its service.



investments that allow incomes, but the total image has still not changed and these organizations still depend on external funding. Even if some of this funding (especially from NGOs) is based on political solidarity with our nation and its struggle, most of them come because of a political agenda that they do not hide. This leads some organizations to have a foreign, and even a damaging, agenda.

These might be the reasons that influence the public opinion on NGOs. This position is influenced by feelings of national awareness towards external support and its agenda. Here, the public is reminded by Tawfiq al- Daqin's saying in one of his movies 'Nothing that ever came from the west has made anyone happy'.

- The nature of the ideological frame of mind sets the path for many of these organizations, especially the leadership organizations. This can be described as fake neo-liberalism which has become the

most important ideological stream in the globalized imperialistic system that is trying to rebuild the political consciousness of the third world countries for the past three decades. It tries to rebuild it for the intelligentsia at least, this through many programs and projects that can be described as nothing but brainwashing for minds that are now dysfunctional and that were once at the forefront of international revolution and development.

As a result, the sociological research sees that the accumulation of dilemmas mentioned above and the political approaches of the granters have succeeded to reinforce a class of NGO leaders in the third world, including the Palestinian society. This allows the masses to see its actions (without any need for scientific statistics) through the prism of differences in salaries and travel expenses, the symbolic monopoly, bourgeoisies spending, rational political rhetoric, founding of "silly" organizations with no purpose behind them except for the profit of

these who established them (doesn't this make us think of how fitting the term 'non profit' is?). All of these are actions for political gain and social status and the public gets a sense of that in the course of daily life. It can be stated that these are the reasons behind what we call "public mistrust'.

The capability of the NGOs to overcome the dilemmas above will allow them to bridge between themselves and their public. More importantly, it will allow them to fulfill their national and social role which is building a progressive social movement that combines national emancipation and democracy building.





This article will try to analyze the public's opinion, not quantitatively as Aman did, but by theoretical sociological analysis that is of no less importance than the quantitative analysis. This research refers to the background of the lack of trust in the NGOs.

1. First of all, concerning the current situation of the non-governmental organizations, even if they managed to become a political component in the civil society, they are still unable to build a progressive social movement in a historical sense, that stands on the basis of helping bringing about social change. The latest elections are an indication for this. In spite of that, the modern Palestinian history has found, at least in the past decade, new capabilities of the NGOs in practicing political influence on both the local and the international levels and in serving the national cause.

Here, one should mention that practical and political achievements in Durban, Seattle and Porto Allegro and eventually having the International

Court in Hague release the verdict against building the separation wall in July, 2004.

2. The new dilemmas that the organizations have, which always differ in severity between one organization and another, can be summarized as follows:

- Weakness, or even lack, of a public base for these organizations, with natural differences resulting from the nature of the projects, the circumstances of formulation, the ideological agenda of the main staff, their connection with the public's burdens and to which extent their projects match the public's needs and its reliability within the public. This is on the single case level.
- Many of these organizations criticize a developmental vision that is based on taking into consideration the uniqueness of the Palestinian public's current status (a combinations between fighting for national liberation and attempting to build a democracy), a vision that tries to build

development models that can withstand and provide social support, again, with difference in severity between one organization and another.

Hence, it is noticed that there is theoretical confusion concerning the concept of development. Once the meaning of development is conclusive, without connecting between development and national authority and other times they mean long lasting or humane. The incapability of drawing a developmental vision means incapability to reach out to most of society's needs to reinforce steadfastness and resistance. Therefore, there will be a wall erected between the programs and projects suggested and the real needs of the public to develop society. This reinforces the loss of public trust.

- Relying mainly on external funding is a problem that the Palestinian society as a whole suffers from. Some of the organizations managed to find different sources of support (foreign in addition to Arab and local support), or finding

remain in position forever. What harm does changing the management of NGOs in a time of democratic change do, and why are some organizations more familiar by the names of their managers than for their own names?

Fifty three percent of the participants think that the Palestinian Authority is a party that should be judged and inquired by the NGOs in the framework of returning to the national agenda instead of the sponsors' agenda. Eighty one percent see that there is a need to form an alliance between the institutions and the NGOs so as to fight the corruption within them, regardless of whether the Palestinian Authority does its part or not.

There is a fierce demand to receive more information about the organizations' work and their performance. Seventy percent of the participants think that the NGOs do not provide this data to the public, and 82 percent think that they should.

In another positive estimation, 58 percent of people who worked or volunteered in NGOs think that they keep the law and only 22 percent thought they do not do that at all. On the other hand, 19 percent saw that NGOs always keep by the law

as well as by the correct financial and administrative procedures. This means that the large majority does not accuse the organizations of illegal procedures.

Nepotism and favoritism without taking qualifications and equal opportunities in employment into account received the first position with 95.1 percent. Favoring in giving service and aid to family members and friends came second with 93.7 percent. If one connects these results with the fact that a large number of the participants are unemployed (63.2 percent), a large number of them live under the poverty line or a little above it, added to the inability to receive information or have direct contact with the NGOs, then we would realize there is a reason that explains these attitudes.

All of these positions express the awareness and willingness of the public to improve the situation in the NGOs and not to destroy or judge them as some may think. As the opinion poll shows, reforming these organizations confirms the necessity to share the information with the public and gives a greater role for the people represented in committees. Having more transparency in reaching employment decisions and giving aid



and service as well as and having a larger social participation in setting up the priority of the projects would be another important step towards reform. These elements form a magic formula for NGOs to step down from the ivory towers and to come closer to the people. This will lead to ending the illusions about corruption in NGOs and look into the few NGOs that indeed are corrupt.

To Keep Away from what's Right!

By Wisam Rafidi

It is not this article's goal to analyze the opinion poll about the public position concerning the corruption in non-governmental organizations that was held by Nazaha. This opinion poll, like any other, can be submitted to scientific analysis and its components can be discussed (the questions, the abstract definitions, the language used, the methodology of building the sample, the statistical analysis, drawing up the conclusions...). Many constructive comments have been given on it in the workshop that was held by Aman for this purpose. This article deals with specific points that can be described as 'between the lines of the researchers' positions'.

The public's position regarding Non-Governmental Organizations can be estimated without the opinion poll. It shows that the corruption rate is three percent. When someone like me looks at the NGOs from both the sociological and practical angles, I can tell that this percentage doesn't reflect reality and that the real figure is much higher. As a fact, the non governmental organizations should deal positively, morally and sensitively with the position of the participants in the research, and with the public in general, because eventually they are the ones benefiting from these organizations. They should not stand behind the narcissistic supremacist intellectual stand that pretends not to know what is happening.

On the other hand, one should not deduce that the public's position should be held as sacred, and no opinion should be looked upon as such, since one has to realize that sometimes the public, (and the participants), define their position while being influenced by vengeance and tension whose source can be understood (participants' living conditions).

Stepping down from the Ivory Towers

Hadeel Rizeq Qazzaz

When the body temperature is high, it is a sign of a certain defect. The defect is not necessarily in the head where it feels warm but it might be in any part of the body. This demands extra attention because fever destroys the body cells gradually. If the root cause is not treated, the ailment could be fatal.



The choice is between resorting to specialists that would diagnose and treat the source of the trouble or suffice by lowering the fever without addressing the root cause.

This is what crossed my mind following the publication of the AMAN public poll covering the public attitude vis-à-vis corruption levels within the NGO community. Regardless of the accuracy, reliability and methodology of any poll, the process is a measuring tool similar to a fever indicator. It reflects public attitudes concerning corruption. Obviously, there are other measuring tools to confirm or deny the spread of corruption taking into account disparities based on gender, education or West Bank and Gaza Strip considerations.

Before elaborating on the opinion outcome, I should mention that NGOs are considered the people's sector just as we have private and public sectors. As such, the public is entitled to take positions despite the recent changes in Palestinian society transforming people into service recipients, which is not the issue on hand.

The second matter is that the NGOs do not stand on their own feet. The responsibility is shared between many institutions and even research, professional and private institutions have a role in formulating the public

opinion, maybe even more than the NGOs themselves in many cases.

The reason can be due to their large influence and their role in formulating the general direction of public work and, in many cases, because of the large financing they receive and the big influence that the specialists and professional workers have on people.

The third matter has to do with understanding the social,

economic and political reality the Palestinian society is living in, which can be summarized in total disorientation. In a state where there is no united national agenda, total economic boycott and military attacks, and in a phase when accusations about corruption are used as part of a media and electoral campaign, it is not strange that the feeling of corruption will intensify and the 'expectations about corruption' will become larger than they are in reality.

Moreover, the open accusations of corruption in the public sector are not based on evidence or professional considerations, but are merely impressions by the people. However, this does not call for neglecting the people's impressions. It only means giving them more attention considering that the NGOs offer a political and developmental alternative and there are larger chances for change in small institutions since they do not suffer from bureaucratic and legal and administrative limitations.

Returning to the opinion poll results, I think that the results represent a call for the NGOs to step down from their ivory tower and return to the roots. This appears from many results about corruption that is most common in the public sector, 11% percent in the political parties and 3% percent in the private sector,

NGOs and international institutions, while 2% percent think that there is more corruption in the media. This is a good percentage for the NGOs and it shows that the public was not strict in their judgment as much as the results showed the desire for the NGOs to work better and be closer to the people.

At the same time, the criticism towards the NGOs was not harsh (at least in comparison with the public sectors and political parties). 26.8 percent of the participants think that there is no corruption in the Palestinian NGOs, 17.5 percent think that there is little corruption, while 22.6 percent think that it is medium and only 17.3 percent of the participants think that there is a lot of corruption. This means that the public still thinks that the corruption in the NGOs is under control.

The other results that should be discussed are of those participants coming from "better" backgrounds who thought that there is corruption in the public sector. There is more corruption in the West Bank (61 percent) than the Gaza Strip (51 percent), and more men (66 percent) think there is corruption than women (49 percent). The percentages of rating corruption were higher among the more educated people; 74 percent among people who have a BA and 44 percent among the illiterate.

Before moving to conclusions and generalizations, one should remember that the NGOs' work is directed towards the poor, women and the less educated. Since the differences are not so large, they need to be given some attention and analysis because they might be connected with the target populations of the NGOs who have a better impression of the NGOs than others.

The participants have shown, with their maturity and awareness, the way for the NGOs to step down from the ivory towers. They see that corruption is spreading among the general managers in the institutions who deal with these institutions as if they were their personal offices. People expect a better performance and greater care in the higher positions and administrations, and they do not expect a manager to

corruption? Why do people become corrupt when they have a higher social status? Can this phenomenon be explained by a lack of transparency and accountability? Does it have to do with the social morals and values? Does the traditional social structure encourage corruption? Is it the foreign financing? The opinion poll did not answer these important questions. If we all know that there is corruption and can easily recognize it, then we need to stand upon its reasons and sources and the environment that produces it. There are many expressions of 'non-institution' in our society. They range from corruption and chaos in small groups to security, social and financial chaos; from reinforcing one man's authority and common interests for many institutions to the absence of an active judicial system. It is clear that these phenomena intersect and they strengthen one another. One cannot separate between poor qualification on the one hand, and intersection of interests on the other.

The weakness of independence in the judiciary system and the lack of inquiry mechanisms certainly lead to structural corruption. This way, these phenomena expand day by day and the self destruction mechanisms will be reinforced. This does not apply to one sector, but to all of them. Corruption penetrates into the whole social structure in many levels and shapes. Poor qualification reaches not only to municipalities but also to NGO's, parties and popular organizations.

In principle, corruption greatly limits opportunities for development, democracy and national emancipation, so it is peculiar that corruption became popular in our country. The Palestinian individual has been used to sacrifice his money and self for decades for the sake of the public interest, even before the clash with the Zionist movement. Cooperation has increased in the Palestinian rural society and they were embodied in giving during the first Intifada in such a way that rules out the idea that corruption might be rooted in our society.

The fertile soil in which corruption has grown is mainly political; in

addition to that, there were no strong bases for good management. Therefore, the cure should be political and administrative and should be supported within the right legal frame. The roots of political corruption lie in:

1. The Palestinian Liberation Organization's experience. Profits were made at a time where there was no accountability.
2. The Palestinian Authority's experience, especially the building of relationships on the basis of belonging to certain groups.
3. The political agenda of foreign financing.
4. The control of the agenda for fighting the occupation, which weakened the Palestinian interest groups.

Three decades after their establishment, and in spite of all the achievements they made, a serious question is still being asked about the capabilities of the NGOs in fulfilling what they are, meaning a tool for social change. There is an international revision of the NGOs role. The Palestinian case has its special characteristics such as separation between the NGOs and the general political work, and even avoiding politics in many cases and escaping from responsibilities.

In spite of that, the donors managed to find a good amount of intellectuals and political activists. These organizations suffer from the loss of the public influence in their work, structure and projects. They also suffer from a lack of qualification and the absence of transparency and accountability and, like the whole society from corruption and sharing profits with family members, party members and friends since due to the incapability of Palestinians to increase their independence or their societies' capabilities.

Therefore, it is

useful to revise the role of these institutions and think seriously about the options of turning them into groups for representing interests that try to make a change through allowing and reinforcing rights. Of course, their current role can be kept as nurturers for the new organizations that will be formed until their possessions and incomes are run by related social groups and their representatives. The NGOs might have failed in achieving what is aspired for reasons they do not have control of, but their more blatant failure that cannot be easily excused is their incapability to build a model for transparency and integrity.

The phenomena of 'non institution' is the most blunt expression for the spreading of corruption, and at the same time it is the result of it, knowing that institutions are the most basic pillars for the Palestinian national project. The phenomenon of 'non-institution' is expressed, first of all, through the absence of political desire and hence weakness in political commitment in reform and change. Second of all, it is expressed through the organizational weakness of the social groups that are interested to make a change and the lack of real political representation for them, and finally, in the social processes that reproduce values that are against change and encourage producing corruption.

**The is the expression
of the spread of
corruption, and is its
result at the same
time**



On Corruption (Initial Reading for an Opinion Poll)

Tayseer Muhaisen

An opinion poll was held on corruption in the NGO's and its different expressions as part of a project to increase transparency in the Palestinian public organizations. One should pay special attention to the period of time in which the opinion poll was held. It was a time of increasing international pressures on the Palestinian government and its political and financial isolation. This means that the humanitarian and living conditions became worse than ever and the Palestinian resources were unable to face all of these challenges.

Here, one should notice that also in our country, just like in any other country, there are many institutions and organizations. They are different in their expertise, size, philosophy and administration. Therefore, it is difficult to put all of them into the same basket when discussing corruption or the level of organizational activity or the influence that they have in their work and projects.

Of course, this does not mean there are no similarities between these organizations on many levels since they all belong to what can be named 'the public sector'. The opinion poll, despite the differences in the organizations and the

current pressures, shows that the corruption penetrates through the structure of different organizations, with differences in the measures that might be connected with the level of the public's interest, its expectations and direct contact with them.

Hence, the Palestinian Authority's institutions are the most corrupt, while the international organizations and the media are the least corrupt. Half of the participants believe that there is corruption in the NGOs, on different levels, two thirds of them think that these organizations play a role in fighting corruption in society in general. The bluntest expression for corruption is nepotism followed by favoring in giving service, excessive salaries and making personal use of the organizations' facilities.

It is known that the work of these organizations depends on external financing that is usually submitted to the sponsors' conditions, but the negative stand the participants of the poll had about work and projects of these NGOs shows lack of knowledge. Here, it is necessary to mention the role that all of these organizations play in giving urgent services and raising awareness, especially in the past five years.

Concerning employment and the lack of opportunities in NGOs, it should be mentioned that their capability of absorption is very limited. In my estimation, qualification and specialty come first and before any other measurement for employment. It is important to affirm that most of the relations in society are based upon loyalties for the family or the political organization. This influences the total of the social actions including employment and opportunism.

It is important to note that the percentage of those who did not look into published reports by the NGOs is higher than the percentage

of those who claim there is no transparency in these organizations. It is known to everyone that finding information and looking into it constitutes the relationship between the two sides. If one of the sides was trying to hide their statements, then the other side should fight to receive them. This is not just an issue of a right, but it is also one of duty.

In my estimation, the number of statements that are released by the organizations about their activities, leaving aside how true and precise they are, is sufficient for those who want to look upon them and then inquire. It is important to pay attention to the fact that a high percentage of those who worked or volunteered in NGO's think that they keep the law and the financial and administrative procedures. More than half think that the general committees and the administrative councils inspect the executive administration.

If corruption by definition means using the general authority to achieve personal benefits, then the weakness of the organization would be the first embodiment of it. On the other hand, it provides the environment that encourages and produces corruption.

The results of the poll show that the public has noticed the presence of corruption. It is difficult to imagine the spread of corruption in the whole social structure and then have one side being totally innocent of it. Corruption is contagious as a disease. It is true that one cannot put everyone into the same basket and on the same level since the results show that the Palestinian

Authority is the most corrupt. If comparative research is held, then it will certainly show the difference in the level of corruption in their structure and procedures and relations.

What are the sources of

The febrile soil where corruption was born and has grown in is a political soil in the first place

defend a certain issue which is what pluralism calls for. On the other hand, the other extreme calls for having narrow and ineffective committees. We should find the point of balance between these two positions.

Unfortunately, there is a doubt of civil organizations role by some establishment that are in the same framework

Activating the referential committees uses a respectable amount of the authorities and there are clear policies about contradiction of interests. This will reinforce the inquiry of the different committees between one another and hence it will reinforce the soundness of work in these organizations. It is necessary to bring out the importance of committees within the organizations that include the general manager and the managers of different desks that are

decision makers. The purpose is not to weaken the general managers, but to reinforce the participation in the decision making process within the organizations.



17. Do you think that NGOs should have public disclosure for these documents?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) Yes	82.2	83.6	79.7
b) No	14.2	13.0	16.2
c) No opinion/ I do not know	3.6	3.3	4.1
18. Do you work/volunteer or have you worked/volunteered in an NGO?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) Yes proceed to question 19	16.1	16.5	15.6
b) No	83.9	83.5	84.4
19. In your opinion, do you think that Palestinian NGOs comply with the law, financial and administrative rules and regulations?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) NGOs always comply with laws, rules and regulations	18.7	16.7	22.4
b) NGOs sometimes comply with laws, rules and regulations	58.3	59.3	56.4
c) NGOs never comply with laws, rules and regulations	21.5	23.2	18.3
d) No opinion/ I do not know	1.6	0.8	2.9
20. In your opinion, do you think that the boards of directors and general assemblies are effective in being references for executive directors?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) Yes, very effective	10.0	7.5	14.8
b) Yes, effective	46.3	47.7	43.5
c) No, not effective	31.6	30.3	34.2
d) No, not effective at all	7.5	8.3	6.0
e) No opinion/ I do not know	4.6	6.2	1.5
21. Which of the following, in your opinion, is the main criterion for choosing members of the general assemblies in NGOs?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) Personal relations with executives in the NGO	18.2	18.2	18.4
b) Social and political status	9.3	10.4	7.3
c) Professionalism and competency	29.0	23.0	40.3
d) Political affiliation	20.4	24.3	13.2
e) Joint interests between different organizations	15.8	17.0	13.4
f) I have no idea	7.2	7.1	7.4

and not on the social work. These institutions started heading towards projects without having any strategic planning for a developmental vision that controls their work.

Q: So what can we do to face that?

A: Facing this situation needs true collective effort. Here, I remember the experience of the PNGO when it was in real danger from the Palestinian Authority. Back then, the unity of interests demanded the public work to face this danger. Unfortunately, this unity did not go on because of the competition over the financing that became the worst enemy of the public work.

Q: Was the foreign financing used to fight the Palestinian Authority during the second Intifada, meaning was the support that the Palestinian Authority gave to the NGOs reduced as part of punishing the Palestinian Authority and wanting to weaken it?

A: I do not think this is true. The financing of the NGOs was reduced from 220 million dollars annually to only 60 million after the signing of the Oslo Accord and establishing the Palestinian Authority. The increase in the portion that the NGOs received lately was a response for the increase in the general financing. For example, in 2003, Britain decided to stop its financing for the health and education sectors and divert it to the security. Other financiers have also done the same.

Q: What happened to the foreign financing after the Legislative Council elections 2006?

A: The foreign financing is aspiring to make us all refugees that depend on humanitarian emergency aid programs for living, while the foreign financing is turning into an aid agency itself. Most of the financing is now being diverted into the United Nations agencies (UNRWA and the development programs). These agencies do not only receive 11- 13 percent of administrative expenses, which is already a big burden on us, but they also decide the policy however they want.

At the same time, the Palestinian Authority itself has turned into

an aid agency that employs 162 000 citizens out of which 82 000 are establishments in the security systems using 30 percent of the Palestinian Authority's budget. Hamas added 4000 more officials. This is fatal and impossible and it does not lead to any development.

Q: Is there a way out?

A: There is one way out, and it is formulating a Palestinian development policy in which different sectors take part, including the private and the public, and there should be serious work to create true development projects. I will give a simple example for a project that was done in 25 villages in the Jenin district among the most deprived women. These women were trained to sew and at the end of the project they were given sewing machines that they can work with. Five hundred and forty eight women benefited from this project. Here, we created a work opportunity for these women in the framework of a developmental orientation that provides them with the chance to support their families and helps create a productive economy.

The same applies for the dairy factories in the Ramallah district. After we discovered that the milk is bought from Israel, we agreed with the farmers who grow cows to provide us milk within the health criteria. This way, we achieved more than one goal. We helped improve the economy of the family, ended the dependence on the Israeli producers and provided an income for many people. The future depends on building a healthy and productive economy. We should pay attention that most of the Palestinians are educated young people. We should aspire to provide work opportunities for these young people so they can create real work. We cooperate on this issue with the Palestinian funding from abroad.

There is only one exit, it is to create a Palestinian developing policy where the different sector, including the private and the civil sector, can participate in

Concerning the NGOs, releasing them from financing is very important, but this is what most disturbs the funders who are bothered by the idea of foundations that the institutions try to build as a step to achieving financial independence.

Funding is a different kind of colonialism. This is what should be said.

Q: Is there contradiction between the reliability of the institutions that have to do with professionalism and the legitimacy that they receive from the public's impressions.

A: The professionalism of the institutions and their commitment to the proper procedures, especially to the financial and administrative, is essential. There is a high professional level and a good transparent inquiry system. It is not necessary that professionalism clashes with the political extent of the public

work. The contradiction is between the organizations and the political forces that are connected to them and it appears as if there is a dispute between professionalism and legitimacy, or professionalism and politics. The organizations should keep away from the narrow party or political interests in their work.

Q: They talk about weak or defective roles of the referential committees of the organizations, refer it mainly to the method of forming these referential committees whether by the manager or workers there. What is your opinion about this?

A: There is weakness in the roles of the reference committees and they root from how they are formulated. We have two extremes over this issue. One says that the committees should be open for everyone which does not make any sense and contradicts with the principles of democracy and the rights of a groups of people to

The new generation of NGOs is subjected to the sponsors' conditions

Interviewed by Zakaria Muhammad

Dr. Mustafa Barghouti

Member of the Legislative Council

Head of the Union of Palestinian Medical Relief Committees

Q: In your opinion, do the Nazaha opinion poll results about corruption show that the Palestinian public started losing faith in its public institutions, and the NGOs among them? Where did the Palestinian public work fail and what led to such impressions from the Palestinian public?

Dr. Barghouti: I do not think that the Palestinian public has lost its faith in the NGOs. It is a problem to make generalizations and one should avoid them. The Palestinian NGOs are not all the same and it is unfair to treat them as if they were. I think that people are capable of differentiating between one organization and another. In an opinion poll that was held by the Development Studies department at Birzeit University in 2002 about the performance of the public organizations, the Palestinian Red Crescent and the Medical Relief Organizations had the confidence of the public.

I am terribly bothered by the negative development in the public's impression about the Palestinian NGOs and the reasons for it might be that there are too many NGOs. There are hundreds of new organizations that sprouted either as a result of excessive funding or for personal interests. There are problems in the NGOs that help create a bad impression among the public. Some of these reasons are:

- The absence of a transparent system for inquiry and judgment because some of them started for funding reasons
- The absence of separation between the rights of the institutions and their referential committees
- They do not consider the needs and the priorities of the Palestinian society in their work

The problem lies in the high number of NGOs and dependence. This is accompanied with the increase of foreign institutions and sponsors working in Palestine after signing the Oslo Accord. This matter made the Palestinian public work easier because it reduced the tension with the Israeli occupation. After these international institutions arrived, they decided to work on their own which weakened the capability of the Palestinian institutions to control the sponsors' agendas.

The external sponsors, whether they meant it or not and I will not find it strange if they did, are interested in organizations that obey their conditions. This issue should be taken into consideration while conducting the opinion poll. There are differences between the organizations. Attention should be paid to the massive effort that was made by the Palestinian society to stop the American document about terrorism that the American Development Agency tried to impose as precondition on the Palestinian institutions. Palestine was the only place in the world that forced the USAID to change the document's conditions that was later rejected because it did not fulfill the demands of the Palestinian society.

Q: You are telling that there are different generations of NGOs, are the new ones more submissive to the sponsors' conditions?

A: Yes. There are different generations of NGOs.

1. The charitable organizations generation. In the 40's and the 50's there were charitable



organizations that played an important role on both the national and the social levels and they suffered from the Jordanian occupation that reduced their influence.

2. The generations after the Israeli occupation in 1967. This generation rebelled against the occupation and started new organizations that started working in different fields such as the health, education and agriculture. These organizations were independent and volunteer-based and they faced the occupation while aspiring to formulate policies separate from it and its institutions. These institutions depended on financing from NGOs. It is important to indicate the important role that the Welfare Association played in supporting these organizations.
3. The generation that sprouted in the 90's after the establishment of the Palestinian Authority. This generation searched for funding for the sake of funding and it is the most submissive to the sponsors' conditions.

We should be aware of the international transition that took place after the victory over imperialism, if it is possible to say that, which allowed the working sector to impose its administration policy on the NGOs. Globalization and a new economic world order made it easier for the governmental sponsors to impose their conditions on the NGOs by concentrating on the administration methods and professionalism,



7. Ensuring a flow of data as a chain and not having monopoly over data at the upper echelons of management only, in order to reinforce transparency and strengthening legitimacy and participation.

The attraction to professionalism and specialist capabilities distanced these organizations partly from values and means of voluntary work and participation, which it originally generated from. Also, the high wages, nepotism and using of resources to achieve facilities for some leading figures in the popular work, has made some of them closer to the elites through gradual distancing from joining with the rights and interests of the weak social groups. This was by not fighting for democratic and peaceful efforts towards some of the issues related to the authority of law, independence of the judiciary, freedom of press, implementing the basic law with a pretext of not politicizing popular work through a narrow prism of political conduct

describing it only as a political party activity and not social, legal and democratic work as well.

Moreover, the legal and professional mechanisms have weakened the relations with social groups, especially with the increasing demands of these groups for their social and economic causes and rights. Experience has pointed out that popular work is effective if means of popular pressure were used, and the social groups adopted their interests (like workers, farmers, women, youth), while it was less influential when it emphasized only the legal or professional mechanisms (statement, calling, stance, manifest, etc). These mechanisms are important, but it is necessary to connect them with the groups that are damaged by internal instability, inflation or monopolies

The protest voting that was expressed in the results of the latest parliamentary elections in January 2006 included, alongside the ruling party in the Palestinian Authority since

1994, popular work that believes in the democratic choice, freedom and pluralism. This was expressed when the symbols of popular work did not achieve encouraging results, since their work could not achieve the required model, especially that they were drawn to leadership, not to the concerns and anxieties of the needy social groups.

It is high time to reconstruct NGO work on the basis of transparency and legitimacy, and maybe a moral charter would form one of the central pillars for building this important structure that would contribute to vitalize work on the bases of participation and democracy that is far from elitism. Hopefully, this would help to achieve the strengthening of the democracy aspired for and to reorganize the interior Palestinian affairs on a basis of respecting pluralism, freedom, authority of law, and thus eventually contributing to accomplishing the tasks of the national emancipation.

13. Do you think that the Palestinian National Authority (PNA) is fulfilling its role in monitoring NGOs?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) No, not at all	61.1	59.3	64.4
b) Yes, to a very minor extent	10.8	10.3	11.7
c) Yes, to a minor extent	7.5	8.5	5.7
d) Yes, to a moderate extent	7.1	7.8	5.7
e) Yes, to a high extent	4.2	3.3	5.7
f) Yes, to a very high extent	1.6	1.8	1.4
g) No opinion/ I do not know	7.7	9.0	5.4
14. Whether or not the PNA is fulfilling its role in monitoring NGOs, do you think that there is a need for a coalition between NGOs to fight corruption inside them?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) No, there is no need	11.5	9.7	14.7
b) Yes, there is a very minor need	7.0	6.2	8.5
c) Yes, there is a minor need	5.7	6.5	4.4
d) Yes, there is a moderate need	11.8	11.5	12.4
e) Yes, there is a big need	38.4	40.0	35.7
f) Yes, there is a very big need	18.5	18.8	17.9
g) No opinion/ I do not know	7.0	7.3	6.5
15. Do you read/see or have you read/seen any documents relating to NGOs, be them financial, administrative or program oriented?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) Yes	21.7	18.2	27.9
b) No	78.3	81.8	72.1
16. Do you think that NGOs provide access for the public to these documents?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) Yes	22.3	19.6	26.9
b) No	70.0	71.1	68.1
c) No opinion/ I do not know	7.7	9.3	5.0

- Heads of departments ranked third 15.4%
- Then the employees ranked fourth 9.8%

The above mentioned results reflect a correlation between the managerial authority and corruption, while the most authorized in the institution are the most corrupt according to the results of the poll.

Wise management has become the most basic criterion in legitimizing any institution and bodies including public sector, political parties, popular institutions, unions, clubs, private sector, and, according to the UN's definition of wise management, it means practicing economical, political and managerial authority through participation and through mechanisms of supervision and questioning.

The World Bank stresses in its definition that proper management means the way that authority has been conducted in managing the economical and social resources of a state or any institutional structure.

Participation, means of managing the resources, supervision and questioning are significant parameters in achieving efficient management of any specific institutional structure. This was proved by a number of experiments in countries where the method and mechanisms of authority managing supply reasons for either prosperity or economic and social collapse, as several countries are more advanced (according to the human development report periodically issued by the United Nations) than other countries that have resources, which do not implement the parameters of fair ruling. Sweden, for example, is considered to be one of the most prosperous countries, while not enjoying natural resources that Nigeria possesses, for example, which still suffers greatly from poverty.

This reflects on the popular institutions for there is a link between the institution's popular activity, social and civil vitality and its implementation of wise management principles, which includes democracy, participation, and separating the supervision of the management within a framework

preventing conflict of interests, for it is impossible that some popular organizations continue working while combining the management work and the executive teams for instance; a fact that weakens the mechanisms of transparency and accountability.

Accordingly, these institutions could not carry out their developmental role, assisting weak social groups, achieving democratic transformation in society and pushing towards the rule of law, respecting liberty and insuring ideological and political pluralism without having means of proper management that presupposes avoiding corruption, i.e. not using authority for personal benefits.

Without the ability of the popular organizations to conduct activities and operations that legitimize them and reestablishes relations between them and the targeted social groups, they could not carry out the relevant tasks. And this needs a charter of morals and another of conduct. It is possible to point out the most important elements of this moral charter that has to regulate the popular activity, as follows:

1. Registration according to the law, where the law of associations, number 2000/1, could end the controversy between the Palestinian National Authority along with popular institutions and lays legal basis for the relations that stresses the principle of independent popular conduct, for being a part of civil society's components in order that work could affect public sphere democratically and freely, without monetary and managerial ties with authority's components within the right of supervision by the authority. The independence also assists (without dependency on agendas of the donors) and works on specifying the priorities, needs, and programs according to the wills and attitudes of the local society.

Law of the establishments number 2000/1 has been able to resolve the argument between the authority and civil establishments

2. The need to end individualism within popular institutions (one-person institution) by way of reinforcing means of partnership and attribution of roles, loosening authorities used within bodies of the institution according to the executive order (the general assembly, board of directors).

Here, the separation between the authority of the board of directors from the management (the executive team), has a special importance to prevent conflict of interests, as previously mentioned.

3. Using an internal and monetary system for the institution stressing the need to issue the institution's managerial and financial report periodically and systematically as to ensure transparency and legitimacy.
4. Working to incorporate the targeted social groups in the decision making process within the institution, through membership and according to qualification, professionalism and faith in the vision of the institution, as to encourage the value of voluntary work, participation and contributing in planning, evaluating and supervising and not cooperating with targeted groups as service receptors only.
5. Achieving rotation of authority through periodical elections of the board of directors that ensures renewing of personnel and preventing the possibility to use authority to achieve personal interest.
6. Reinforcing values and principles of voluntary work, participation and sense of belonging of the employees at the popular institutions and combining these values and professional dimensions on the managerial and monetary levels.

Towards a Moral Charter that Regulates Popular Organizations

by Muhsen Abu Ramadhan



The national institutions, which became known as popular organizations (NGOs) after 1994-following the establishment of the Palestinian National Authority, have played a significant role in reinforcing the development mechanisms as means to resist, especially during the first Intifada period. This was done through household economy, land reclamation, programs of health guidance and popular education aiming to confront the occupation policies, which were designated to impoverish the Palestinian nation and undermine the economic and social structures by keeping them as consumers, unproductive, dependent and distorted. The process also entails closing universities, institutions, schools, publishing houses and other national institutions.

The NGOs have realized the nature of the new policies following the establishment of the Palestinian National Authority in 1994, as a period where the tasks of national emancipation correlate with social and construction tasks, a fact that pushed it to crystallize techniques that harmonize with the nature of the new period, and moving towards development as to constructing and protecting the core of construction within a framework that interlocks with the need to move towards achieving national emancipation goals. Moreover, it managed to work with the Palestinian National

Authority as the nucleus Palestinian independent state at the beginning of a state-formation project, that is supposed to vitalize the popular action role as part of the net of civil society organizations targeting the public sphere through contribution in achieving democratic transformation in the society, and affecting the policies, laws and general tendencies harmonizing with democratic principles, human rights, and lasting development in a framework that aims to achieve a democratic civil society that has values of law enforcement and protects the rights and interests of marginal and weak social groups.

It was not a coincidence that there was rising popularity and legitimacy of the popular activity at the early stages of forming the national authority¹, especially after publishing the General Supervision Committee report concerning money wasting by parts of the Palestinian National Authority. This includes monetary misconduct, breaching general rights, and the beginning of a phenomenon of economic monopolies, especially in light of the isolation of political Islamic groups and their exclusion from participating in the political game and their boycott of the first parliamentary elections held in 1996. Moreover, the incompetence of the leftist opposition to play the role of the alternative that could tie between the social challenges and national duties under the motto of continuation and priority of the national liberation, and within a framework which is unable to interact within the guidelines of the formation of the Palestinian National Authority and managing the Palestinian society's issues including handling matters of liberty, human rights, the interests of marginalized and excluded social groups, in addition to the basis of lasting development that confronts poverty and unemployment and works on generating opportunities for the poor to and attain knowledge in order to strengthen them and increase their competence.

Yet this legitimacy has retreated in public polls² and popular work did

not escape corruption according to the stance of the surveyed, even if it was, to some degree, below that of the public sector, which remained at the top of the groups or sectors accused of corruption in the eyes of the surveyed.

Popular institutions were, according to a poll conducted by Nazaha in June 2006, ranked after the public sector and political parties while previously been ranked first in legitimacy and integrity as we have shown.

It is possible to sum the main corruption forms within the popular organizations in the above mentioned poll as follows:

1. Nepotism and favoritism without considering qualification standards, lacking transparency, which requires publishing adds in the newspapers and making possible a free discourse through professional and objective standards - 95.1% (of the surveyed).
2. Bias in offering services to relatives and friends and not in favor of marginal social groups in need - 93.7%.
3. Use of institution's resources by the employees, especially by the manager, including facilities that target the fulfillment of the needs of the managers of the institution - 89.9%.
4. High salaries for senior clerks. Especially the manger, then heads of departments - 85.7%.

The results of the surveyed opinions reflect a public awareness concerning corruption forms existing at the popular institutions, led by favoritism, there is also a clear criticism towards high salaries and using of facilities and resources by the employees in the institution.

The most corrupt parties within the popular institutions and organizations according to the poll's results are:

- The manager ranked first 46.5%
- Members of the Board of Directors ranked second 18.4%

² Note a poll published by the Development Studies Program/ Beir Ziet University, especially concerning social participation, which includes evaluation of some of the official and popular institutions, 1999. The poll reflects the public confidence in popular conduct, for it is ranked higher in the ranking list of confidence in official, popular, and private institutions.¹

³ Note a poll published by the Development Studies Program/ Birzeit University, Number 17 dated 28/6/2004. The poll reflects a retreat in public's confidence in popular work.

Credibility in front of the Public in the Basis of NGO Legitimacy

by Dr. Azmi Shu'aibi /General Coordinator, the Coalition for Accountability and Integrity, AMAN



NGO activity is marked by the ability to adapt and improvise to cope with the unfolding events in the struggle for statehood in Palestine. With the harsh Israeli measures targeting the Palestinian infrastructure, imminent human needs keep surfacing; requiring constant change in the set of priorities for NGOs. As a result, rash measures are often taken to alter procedures discarding professional and transparent methods under the pretext of responding to urgent emergency needs. This involves resorting to close partisan or kinship affiliates to provide services to the targeted groups in a non-systematic, arbitrary form. With no monitoring and accountability mechanisms or measuring standards, the ground becomes fertile for corruption and abuse.

AMAN's initiative seeks to enhance principles of accountability and integrity within the Palestinian NGO circles utilizing the limited resources to provide the needed services in the best possible manner.

To curtail problems emanating from the occupation and funding circumstances, AMAN's public opinion poll was conducted under the project of NAZAHA (Integrity) to foster a positive model for NGO activity.

The attached document is a call for the NGO community to set up transparent standards and sticking up to the law. Otherwise, credibility, that is the cornerstone of NGO activity, risks to be undermined. Needless to say, public opinion polls are essential in this respect.

9. Do you think that the programs and activities of NGOs fulfill the needs and priorities of the Palestinian society?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) No, not at all	38.3	38.3	38.4
b) Yes, to a very minor extent	16.4	17.4	14.8
c) Yes, to a minor extent	15.9	15.7	16.2
d) Yes, to a moderate extent	20.0	18.8	22.1
e) Yes, to a high extent	4.2	4.2	4.3
f) Yes, to a very high extent	1.2	1.2	1.3
g) No opinion/ I do not know	3.9	4.5	2.9
10. In your opinion, which party decides upon the priorities and programs of NGOs?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) The NGOs themselves	16.2	15.8	16.8
b) Target groups	21.0	21.1	20.9
c) The Palestinian Authority	16.9	18.4	14.4
d) Foreign donors	36.3	34.5	39.4
e) No opinion/ I do not know	9.6	10.1	8.6
11. In your opinion, according to which standards does the employment process happen in NGOs?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) Always according to qualifications	12.6	11.1	15.1
b) Mostly according to qualifications but sometimes through Wasta	18.7	19.5	17.2
c) Mostly through Wasta but sometimes according to qualifications	31.5	33.4	28.1
d) Always through Wasta	33.1	31.8	35.4
e) No opinion/ I do not know	4.2	4.2	4.1
12. In your opinion, NGOs should be held accountable to?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) The Palestinian National Authority	53.3	52.6	54.4
b) Donors	23.3	20.8	27.6
c) The boards of directors and general assemblies	12.0	12.0	12.0
d) The NGOs themselves	11.7	11.9	11.3
e) The Palestinian public	16.8	21.3	9.1
f) No one	1.4	1.8	0.7
g) No opinion/ I do not know	4.9	5.2	4.3

included in the NGOs network have clear financial procedures and accountants and they annually release a report and part of it is published in the local newspapers. We, in the network, try to take care of this matter'.

He shows what has been done in the network concerning implementing the 'financial and administrative revision for NGOs' project and it included more than 35 public bodies in which their reports have been revised in order to help prepare them according to international standards. '... I think that there is a need to work on this matter and we will work on it within the financial qualifications of the NGOs'.

He hinted that there is a discussion about preparing a code of behavior for the NGOs that include the financial and administrative sides, and also the principles of inquiry, accountancy and transparency as

principles decided by the NGOs and commit to them.

Concerning the body entrusted with the issues of NGOs, he affirms that it is inevitable to implement what was mentioned in the law, which means that the Ministry of Interior and the concerned ministries should do it.

He adds on the same subject that 'some systems in the Palestinian Authority such as the Ministry of Interior and others play a part in this direction and at the same time, there are sides that it does not take care of. Therefore, discussions should be held between the NGOs and the official institutions about this issue. He adds that the Palestinian Authority's institutions should not create a threat to the NGOs, but it should be a partner and a supporter.

In Jarrar's point of view, the mechanisms that should be developed in order to improve the

performance of the NGOs include normalizing the 'best choice' system within them by committing to decent rationale and good administration and implementing the activities in a way that satisfies the public's needs, in addition to increasing the connections and coordination between them in order to develop programs that increase the financial and administrative capabilities.

Jarrar summarizes 'it is necessary to strengthen the tradition of inspection. Not only the legal, but also the public. We also need to formulate development goals that apply to the public's needs while consulting with them. In addition to devoting efforts to create transparency, the information about the NGOs should be publicized. It is not only their mission, but also that of the media institutions that are responsible for helping these organizations achieve the highest level of transparency.

5. Did you encounter any form of corruption within an NGO, either personally or through a close acquaintance?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) Yes proceed to question 6	50.1	48.0	54.4
b) No proceed to question 7	49.9	52.0	45.6
6. How do you describe that case of corruption?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) The use of institutional resources for personal gains and needs of the organization's senior staff	15.2	16.2	13.4
b) Wasta and nepotism in employment with no regard to qualifications, competency and equal opportunity	47.8	46.5	50.3
c) Favoritism in providing services and assistance to relatives and acquaintances	13.2	15.3	9.2
d) Acquisition of illegal financial advantages	4.4	4.1	4.9
e) Very high salaries for senior employees that do not correspond to the related job description and required load of work	8.2	10.4	4.1
f) Bribery	8.6	5.7	13.9
g) Other	2.6	1.7	4.2
7. In your opinion, which of the following parties is mostly involved in corrupt practices in NGOs?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) The general director	46.5	45.4	48.9
b) Heads of departments/ units	15.4	16.5	13.2
c) Employees	9.8	9.5	10.4
d) Members of the board of directors	18.4	18.2	18.9
e) I do not know	9.8	10.4	8.6
8. In your opinion, do you think that NGOs play a role in fighting corruption in the Palestinian society?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) No, no role at all	36.4	34.5	39.9
b) Yes, a very minor role	14.0	13.2	15.5
c) Yes, a minor role	11.0	11.5	10.1
d) Yes, a moderate role	17.4	17.6	17.2
e) Yes, a big role	10.7	11.3	9.7
f) Yes, a very big role	1.6	1.5	1.6
g) No opinion/ I do not know	8.8	10.4	6.0

Khalil says 'it is true that there are organizations that do not follow the ethical code, but this does not apply to all of them'. He says that there is financial and administrative corruption in some of the NGOs, but he did not hide his reservation from the figure that appears in the poll which is three percent.

He says 'there is corruption in the civil sector but it is not easy to measure its proportions, especially since the general bodies in the organizations do their inspection work.

He says that the Palestinian Authority should do its job of inspecting the NGOs. On the other hand, he confirmed the necessity for any organization to commit itself to the charitable organizations and the NGOs law.

He supports formulating an ethical code that improves performance and behavior in the NGOs in a way that allows for more transparency. He supports establishing the code with clear cut sections that obliges different sections of the civil sector to annually publish their financial and administrative reports.

He shows his support for different bodies of the different institutions within the civil sector that would take their active part in administration issues.

On the other hand, Mr. Allam Jarrar, head of the Coordination Committee for the PNGOs, thinks that the Aman opinion poll is good, especially since it measures the viewpoints of the civil sector towards the role and the performance of NGOs. He says 'this is part of the democratic game within a society and it should be encouraged by stressing the necessity of having precise measures when performing and measuring it, while consulting with the NGOs'.

Jarrar thinks that the public opinion of the NGOs is good compared with other sectors. He says that the opinion poll drew attention to the

large amount of people who do not know about these organizations and the nature of their work, a fact which raises questions about their openness to the public.

He continues saying that what the opinion poll offers about the desperate need for transparency and inquiry inside the NGOs should be done out of concern for these organizations and their independence and to prevent causing them damage based on rumors only.

While commenting on the extent of corruption in the NGOs, he states that most of the indications in the opinion poll show that corruption exists, in varying percentages. He says that the NGOs are still developing measures that would promote fairness in them.

On this matter he adds 'during their work, the NGOs have established measures for employment and choosing projects, but according to the opinion poll, it is clear that the employment issue is used to win loyalties. He confirms that not all organizations work according to this.

He says that there are some organizations that commit themselves to strict and known procedures in the employment field, unlike others who do not use the proper measures and turn to the same traditional tricks and methods that encourage graft and nepotism. Therefore, the NGOs should work according to the public organizations and charitable organizations law when it comes to their interior organization and management.

Commenting on what was mentioned in the opinion poll about the donors and their part in performing the agenda and priorities of the NGOs, he said

There is no enough media material from the civil organization that reaches the audience

that the problem exists. He added that 'the public is not sufficiently aware of the work of the NGOs, except for some organizations that respond to the desires of the donors and do not deal with issues that concern the Palestinian territories'.

He says that it is necessary to strengthen the inquiry and transparency of the NGOs' work while supporting them through the Palestinian Authority which should include them in a plan for Palestinian development and protecting them from the donors' interests and hence reducing their dependence on foreign money.

He affirms that one of the problems of the NGOs is the lack of introduction of their work to the people and insufficient relations with them. He did not hesitate to say that there are interior political agendas within these organizations that aspire to disconnect the organizations from the public.

He says 'there is not sufficient advertising by the organizations addressing the public, whether in the newspapers or on internet websites. We are aware of this problem and are trying to solve it especially on-line. This project is run by the Welfare Association in cooperation with some associated organizations.

He adds that there will be a project that provides enough information about the NGOs and basic information about them in Arabic. At the same time, the local media should take interest in the work of these organizations and develop a media message that helps reach out to the public.

Concerning the commitment of the NGOs to show their financial and administrative reports, Jarrar stresses what was mentioned in the law about the necessity of every organization to hand in a detailed financial report to the ministry of interior. He adds 'all the organizations

The survey has shown how much there is no awareness by people of these organizations, and the nature of their work

institutions are not doing sufficient work in this field.

He says 'the public is not part of the concern of many organizations, so they are more familiar and dependent on charitable organizations and community centers which are open to the public. The public does not know much about the organizations that are not opened for them, especially since corruption in these organizations is higher than in those that the public can reach to and observe their work.

Concerning the work mechanisms of the NGOs, he says they should be inspected. This calls for forming general bodies for all the organizations, especially the NGOs. The other option is to change the law of the charitable and NGOs in which the organizations will be separated from what is more likely to be firms in the civil sector than they are organizations. Furthermore, the general union of charitable organizations should be activated and so should the Palestinian non-governmental organization's network.

He adds that the public should take its part in inspecting the NGOs and that every organization needs to publish an annual report of its budget in order to have it ready for inspection.

He shows that it is necessary to increase the dialogue between the NGOs in order to build mechanisms and measures capable of fighting corruption. On the other hand, he does not support preparing an ethics code for NGOs.

Jbail concludes 'repairing the damage caused in many of the organizations will not happen through a code of ethics because even if there was one, corrupt individuals and organizations will remain so even if they signed such a document'.

On the other hand, Dr. George Jaqaman, head of the "Muwatin" institute thinks that Aman's opinion poll gives an opportunity to pose many questions, especially - what is

the purpose of this opinion poll if it does not represent reality?

He says that according to this poll, 'there are only 16 percent who worked or volunteered in NGOs, which means that 84 percent did not have any connection with these organizations. So how can they give impressions and judgments about them?

He claims that 'when these 84 percent say that there is corruption in the NGOs, the assumption is they had direct contact with these organizations or had direct observation of their work and so they should be familiar enough with them. This is not the case here, so how can they talk about corruption in these organizations at any level?'

He also says that the opinion poll is based on impressions, not on facts. In spite of that, attention should be given to the fact that a large number had a bad impression about the terms of employment and this can be dealt with through a public relations campaign, but it certainly will not lead to revealing the truth about the extent of corruption in NGOs.

Jaqaman thinks that measuring the extent of corruption in the organizations cannot happen through an opinion poll, but other methods should be used while affirming the fact that the corrupt impression that people have of NGOs is based on impressions, not on facts. He considers this matter unfair.

He says there are small details that are ignored when speaking of corruption in NGOs, and it is unfair. Even if there is corruption of a certain kind, it is not very easy to measure it. The director of "Muwatin"

Corruption is present in the civil sector, but its not easy to specify its size

disagrees with the claim that the donors have a higher priority in specifying the job description of the NGOs as was mentioned in the poll. He confirms that this is also based upon impressions and has no facts on the ground.

He adds 'the donors take care of certain sectors and that is natural, so they decide as to the amount of support and number of projects, but their full implementation relies on the local institutions. Therefore, I do not think that the donors interfere in the smallest project details.

Regarding organizations that do not publish their budgets and annual reports in the newspapers, he says 'the organization could publish the budgets in the newspapers. It would be good for their public relations, but it will be difficult to decide whether there is corruption according to that because it needs to be examined by exterior accountants that look into the details of all documents concerning the spending mechanisms'.

He believes that the Ministry of Interior and other formal institutes do not do their job as to the inspection and accountability process of the NGOs. This calls for forming an independent body that has representatives from the parliamentary groups in the Legislative Council and other formal personnel as mentioned in one of Aman's report sections, in order to grant a testimony of quality regarding NGOs.

Jaqaman says 'we handed in their reports to the general inspection committee and other bodies, but unfortunately, we have not received a response yet. This mechanism should be prepared in order to begin inspection'.

In the same frame, Suleiman Khalil, head of the national council for NGOs, thinks that the opinion poll does not express the true opinion of NGOs, and thinks some of them are unjust towards NGOs.

Donors are only concerned in serving specific sectors and this is a natural thing

Non-Governmental Organizations Swing between Lack of Funding and Public Mistrust

Inspectors: NGOs contribute a lot, but should be inspected



There are diverse viewpoints in the civil sector concerning their role, but it is certain that methods should be found to boost their activity, especially after the "AMAN" opinion poll showed the necessity to establish the principles of transparency and accountability among NGOs, and to increase their interaction with the public.

Raising the standards in the civil sector does not rely only on these activities, but also on the Palestinian Authority's institutions that are necessary to be kept under inspection according to section 1 of the Charitable Organizations and NGOs' Law (2000), while being keen on keeping their independence.

There have been different opinions about AMAN's opinion poll and some did not hide the fact that they would have preferred discussing it with representatives of the NGOs before conducting it.

In this frame, Kamel Jbail, Secretary General of the General Union of Charitable Organizations in the central West Bank Governorate, believes that the opinion poll is good. He gives some evidence, even though some of the percentages he gives are not realistic and based on doubts. He says 'the results of the opinion poll are highly important and they help put an end to this circle and work upon reaching good results'.

Jbail states that there are different types of corruption and the most common one is stealing public money.

He adds that in many organizations, there is a widespread swindling of money through forging receipts and falsifying expenditure data.

He adds: 'money that belongs to different projects is being spent in a way that does not serve these projects. His evidence is the redundant work contracts and the high expenses in hotels and restaurants.

He affirms the necessity to differentiate between charitable organizations and NGOs. In the charitable organizations, there are general bodies that inspect the performance and how the money is spent, but there are no such bodies

The authority should do its role of monitoring and accountability of the civil organizations

in the NGOs and they are run mainly by general managers who have the final word in these organizations. Hence the inspection and inquiry are far weaker than those in the charitable organizations.

He proves his opinion by saying 'there is nepotism in job assignment, especially in appointing managers in some of the NGOs. There are very few organizations that give an opportunity for managerial competition. This is an expression of the corruption put aside by most of these who are defined as non profit organizations that were established by general managers who chose the members of the administration committee themselves, so how can they be fairly inspected?

He sees that some of the donors played a role in increasing the corruption in NGOs since what concerns them is spending big amounts of money on projects that bring no benefit. Therefore, these sides are silent about wrong practices.

He thinks that the donors play a great role in specifying the priorities of work and projects in the NGOs. He says that 'since the general managers receive high salaries, they do not object to any suggestions by the donors. In my opinion, this is the most dangerous form of corruption'.

Jbail finds it peculiar that many NGOs suggest their projects on their internet websites only in English because it is part of their efforts to market themselves for the donors.

Concerning inspection and inquiry in the NGOs, he then says that the Palestinian Authority and its

1. In your opinion, in which of the following Palestinian sectors is corruption most prevalent?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) The public sector (PNA institutions or affiliated bodies)	66.2	66.0	66.5
b) The private sector (corporations...etc.)	3.0	2.6	3.6
c) The NGO sector (NGOs and charities)	3.0	2.5	3.8
d) Political parties	10.5	10.4	10.7
e) The media	2.3	2.1	2.8
f) International organizations	2.8	2.3	3.7
g) No opinion/ I do not know	12.2	14.1	8.9
2. In general, do you think that there is corruption in Palestinian Non-Governmental Organizations?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) No, no corruption	26.8	21.5	36.0
b) Yes, at a very low rate	7.5	8.4	6.1
c) Yes, at a low rate	10.0	9.6	10.6
d) Yes, at a medium rate	22.6	24.8	18.8
e) Yes, at a high rate	13.2	14.2	11.4
f) Yes, at a very high rate	4.1	4.4	3.6
g) No opinion/ I do not know	15.8	17.0	13.6
3. In your opinion, which of the following forms of corruption are there in Palestinian NGOs?	Total	West Bank	Gaza Strip
1. The use of institutional resources for personal gains and needs of the organization's senior staff			
a) Yes	89.3	88.8	90.5
b) No	7.9	7.8	8.1
c) No opinion/ I do not know	2.7	3.4	1.4
2. Wasta¹ and nepotism in employment with no regard to qualifications, competency and equal opportunity			
a) Yes	95.1	94.9	95.5
b) No	3.3	3.4	3.2
c) No opinion/ I do not know	1.6	1.7	1.3
3. Favoritism in providing services and assistance to relatives and acquaintances			
a) Yes	93.7	93.7	93.7
b) No	5.3	5.1	5.9
c) No opinion/ I do not know	0.9	1.2	0.4
3. In your opinion, which of the following forms of corruption are there in Palestinian NGOs?	Total	West Bank	Gaza Strip
4. Acquisition of illegal financial advantages			
a) Yes	83.3	81.7	86.4
b) No	9.3	9.6	8.7
c) No opinion/ I do not know	7.5	8.7	4.9
5. Very high salaries for senior employees that do not correspond to the related job description and required load of work			
a) Yes	85.7	85.8	85.6
b) No	9.3	7.9	12.2
c) No opinion/ I do not know	5.0	6.3	2.2
6. Bribery			
a) Yes	78.9	79.2	78.3
b) No	12.4	10.7	15.8
c) No opinion/ I do not know	8.7	10.1	5.9
4. Of the previous corruption forms, which of them, in your opinion, is most prevalent?	Total	West Bank	Gaza Strip
a) The use of institutional resources for personal gains and needs of the organization's senior staff	11.3	10.1	13.9
b) Wasta and nepotism in employment with no regard to qualifications, competency and equal opportunity	53.0	53.7	51.5
c) Favoritism in providing services and assistance to relatives and acquaintances	11.8	11.8	11.6
d) Acquisition of illegal financial advantages	3.1	3.5	2.2
e) Very high salaries for senior employees that do not correspond to the related job description and required load of work	7.2	8.0	5.4
f) Bribery	12.0	11.9	12.2
g) No opinion/ I do not know	1.7	1.1	3.1

AMAN'S Opinion Poll on Corruption in the Civil Sector Raises Discussion over the Public's Confidence

The opinion poll about corruption, transparency and accountability within the Palestinians NGO's which is part of the AMAN project " *Strengthening Civil Society through Enhancing the Accountability and Good Governance in the NGO Sector – NAZAHA*", in cooperation with Konrad-Adenauer-Foundation for fairness and inquiry, raised different reactions from different parts of the public.

The results of the opinion poll, which included a sample of 1270 participants in the Gaza Strip and the West Bank, were revealed in a workshop organized to discuss the results of the opinion poll,.

Many of the inspectors and parties interested in the poll, especially those who took part in the workshop, agreed that it exposed the huge gap between the organizations, their role, and the Palestinian opinion about them.

Despite the attempts of many of those in charge of the NGO's to play down the results of the poll, especially during the workshop, it still revealed facts that demand attention on many levels. It concluded that 66 percent of the participants think that corruption is more common in the public sector, political parties took second place with 11 percent followed by NGO's, the private sector and international institutions (three percent) and the corruption in the media with two percent.

Fifty seven percent of the participants said that there is corruption in civil organizations, 17 percent said it exists to a great extent, 23 percent estimated it as medium and 18 percent described it as low or very low.

Regarding the forms of corruption in the civil organizations, it was then divided between graft and nepotism in employment (95 percent), favoring of some over others in supplying services (94 percent), using of organizations for personal benefits by the employees (89 percent), over-paid high ranking officials (86 percent), workers receiving illegal

financial privileges (83 percent), and receiving bribes for supplying services (79 percent).

The opinion poll also shows that 38 percent of their work and programs do not coincide with the priorities of the Palestinian people. Thirty six percent show that foreign sponsors set the tone when it comes to priorities. Twenty one percent believe that the public's needs are top of the priority list, while 17 percent think that the Palestinian Authority sets the agenda. Only 16 percent say that the organizations themselves are the ones who set their own priorities.

These numbers, and other facts, caused some officials in the NGO's to express their concern regarding the results, and the way the poll (which was prepared by the Palestinian center for political research for AMAN), was held.

Dr. Abdul Rahman Tamimi, the coordinator for the Palestinian Non-Governmental Organizations Network (PNGO), was one of the people who did not hesitate to criticize the poll methodology during the workshop, considering it insulting to some sides.

Tamimi said 'this is not a normal opinion poll. The data is a basis for a huge discussion'. He questioned the method upon which the poll was based, and he affirmed the necessity for clarifying it, in addition to clearing some of the procedural definitions that are connected to the subject. He said that it is important to take into consideration the nature of the questions given to the participants, since they influenced their answers and opinions.

He also pointed out the necessity of revealing the backgrounds of the participants themselves, (whether they are academics, unemployed etc.), because their backgrounds may reflect their answers. He added that it is important that the participants know about the work of the NGO's, even if it is minimal knowledge.

He said that the opinion poll raises serious questions as to the way it

was prepared and the results it gave and that he would prefer if it were shown to some NGO officials before it was held.

He spoke about the importance of showing the changing conditions that the Palestinian territories have gone through at the time the opinion poll was held while saying that as long as the NGO's give their reports to the relevant sides, especially to the ministry of interior, then there is no need for someone else to look at these reports.

In the same context, **Hassan Barghouti**, head of the Democracy and Workers Rights Center, wondered if any consideration was given to the political and social environment and background of the participants.

Barghouti claimed that the data should be dealt with very seriously, especially since most of it is true, while stressing the importance of taking into consideration the main goal of the opinion poll, which is to learn of the public's impression of the NGO's.

He clarified that deep self criticism shouldn't be spared when dealing with these issues, including the salaries of top managers.

He affirmed that the granter's attitudes deeply influence the agendas and projects of the NGO's, but he also said that the competition between NGO's does not necessarily satisfy the Palestinian needs.

He criticized the role of the PNGO in working to reinforce the work of the NGO's and pointing out their defects in order to fix them. He claimed that their role is modest, before summarizing by saying that a media strategy should be put forward by the NGO's in order to support their work and improve their image in the Palestinian public.

high or very high rate of corruption in NGOs, while 23% thought that it was evident at a moderate rate and 18% thought it was at a low or very low rate. The percent of those who thought that there was some form of corruption in NGOs was higher in the West Bank (62%) than in the Gaza Strip (50%), among males (66%) than females (49%), and among the educated (Bachelor degree holders 74%) than the illiterate (51%). In this context, Wasta and nepotism in employment with no regard to qualifications was thought of as the most prevalent form of corruption in NGOs (53%), and whereas 47% of the surveyed thought that general managers in NGOs were the party most responsible for corruption, 18% believed that about the boards of directors followed by 15% about the heads of departments and 10% about the employees.

that foreign donors did, while 21% thought that target groups' needs were the main drive, 17% thought that the PNA played that role and 16% believed that the NGOs themselves decide upon these priorities.

As for employment in NGOs, most of the respondents (65%) believed that Wasta and nepotism were either always or most often used as the main route of conduct in this area while 31% only believed that employment is actually based on the individual's qualifications. The percentage of those who responded negatively about employment measures in NGOs varied among the respondents according to their educational achievements, 70% of the illiterate or those with a primary level of education thought that Wasta and nepotism were the main forces behind employment while 58% of

of the respondents believed that the government is not fulfilling its responsibility; this percentage was higher in the Gaza Strip (65%) than in the West Bank (59%), among males (67%) than females (56%), and among those with a Bachelor's degree (76%) than the illiterate (42%). However, 31% believed that the PNA is actually fulfilling its role in that area. On the other hand, 82% of the sample saw a need for the formation of a coalition of NGOs to fight corruption in the NGO sector (this percentage is higher among females (85%) compared to males (78%)), and only 12% reported no need for such a coalition.

Transparency in NGOs:

Only 22% of the sample reported that they have seen or read financial, administrative or program related



The work of NGOs:

Results show that 38% of the surveyed believed that NGO projects and programs are not responsive towards the needs and priorities of the Palestinian society, while 32% thought that they do but at a low rate, 20% said yes but at a moderate rate and only 5% believed that they do at a high rate. These results varied also between males and females, 42% of males reported a negative view while 35% of females did. As for the party responsible for deciding upon these programs, the highest percentage (36%) of the surveyed thought

Bachelor's degree holders and 42% of Master's (or more) degree holders thought in the same manner.

NGO accountability:

53% of the sample believed that the Palestinian National Authority should be one of the parties responsible for holding NGOs accountable, while 23% believed that donors should play that role followed by 17% for the local community and 12% for NGOs themselves, their boards of directors and general assemblies. Despite the fact that the majority thought that the PNA should play that role, 61%

NGO reports or documents. This percentage was higher in the Gaza Strip (28%) than in the West Bank (18%), among males (29%) than females (14%) and among the more educated (with 58% for those with a Master's degree and 38% for individuals with a Bachelor's degree) than the less educated (9% among the illiterate and 13% among those with a primary level of education). In this context, 70% of the surveyed believed that NGOs do not disclose such reports and documents to the public while 82% believed that such a disclosure should take place.



NAZAHA*

Strengthening Civil Society through Enhancing the Accountability and Good Governance in the NGO Sector

Special Issuance: Public Opinion Pole concerning the state of NGO's in Palestine

In a public opinion survey concerning the state of NGOs in Palestine:

- 53% of Palestinians believe that Wasta¹ and Nepotism are the most prevalent forms of corruption in NGOs
- 47% of Palestinians believe that general directors are the party most involved in corrupt parties in NGOs
- 70% of Palestinians believe that NGOs & charities do not disclose their financial, administrative, or program related information to the public.



The Coalition for Accountability & Integrity - **AMAN** has conducted a public opinion survey, through its **NAZAHA** project, concerning the state of Palestinian NGOs and charities. The survey aimed at measuring public perceptions about NGO compliance with transparency and accountability standards as well as the forms and magnitudes of corruption in those institutions.

This survey was conducted as part of NAZAHA project which aims at enhancing transparency and accountability in the NGO sector in Palestine as a tool towards creating and strengthening an anti-corruption culture within NGOs on one hand, and empowering and increasing the capacity of those NGOs in fighting corruption in the Palestinian society on the other.

The Palestinian Center for Policy and Survey Research - PCPSR conducted this survey between June 15 and 18, 2006, among a random sample of 1270 individuals of 18 years of age and above. 830 of those were in the West Bank and 440 in the Gaza Strip, comprising 127 residential sites. The statistical marginal error was 3%.

Main Survey Results

Corruption in Palestinian Institutions:

Survey results indicate that the Palestinian public believes that corruption is most prevalent in the public sector compared to others. For instance, 66% of the sample believed that corruption is evident in PNA institutions while 11% believed that to be true for political parties and only 3% thought that the private sector,

NGOs and charities, and international organizations are corrupt while 2% only thought that the media is affected by corruption. In addition, males were more responsive towards corruption in the public sector, 73% of males believed that the public sector was affected by corruption while 59% of females did. Also, there was a difference in perceptions according to education and type of employment, 81% of Bachelor's degree holders reflected their belief of corruption in the public sector while 47% of the illiterate did; whereas 76% of the private sector employees thought that the public sector was corrupt, 70% of the public sector employees did.

Of the sample, 27% believed that there was no corruption in NGOs while 57% thought that there was some form of corruption at different rates. 17% thought that there was a

¹ WASTA: Intervention for the interest of certain individuals without commitment to the work principles and the required qualifications, such as appointing someone in a certain position for reasons of relative concerns or party affiliation, disregarding qualifications and needs.